دُخُولُ هَمْزَةِ الْاِسْتِفْهَامِ عَلَى الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَثُمَّ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ
دِرَاسَةٌ فِي التَّرْكِيبِ وَالدِّلَالَةِ

إِعْدادُ:

د. صلاح عبد المعزّ أحمد العشيريّ

الأستاذ المساعد في كلّيّة دار العلوم بجامعة الفيّوم

المقدمة

الحمد لله الذي نوَّر بكتابه القلوب، وأنزله في أوجز لفظ وأعجز أسلوب فأعيت بلاغته البلغاء، وأعجزت حكمته الحكماء، وأبكمت فصاحته الخطباء، والصلاة والسلام على المصطفى المختار، خاتم الأنبياء وسيد المرسلين، اللهم صلِّ وسلِّم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه وكل من دعا بدعوته واهتدى بهديه إلى يوم الدين والجزاء.

ثم أمَّا بعد:

فهذا بحث يتناول ظاهرة محددة، وهي دخول همزة الاستفهام على أحرف العطف (الواو – الفاء – ثم)، وهي ظاهرة اختصت بها الهمزة دون سائر أخواتها من أدوات الاستفهام الأخرى ؛ فهي أم الباب وأصل أدوات الاستفهام ومن ثَمَّ استأثرت بتمام التصدير ، وترتب على ذلك عدة أمور، منها: أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قُدِّمت على العاطف تنبيهًا على أصالتها في التصدير كما يقول النحويون.

والحديث عن هذه الظاهرة مبثوث في كتب النحاة القدماء كالكتاب لسيبويه، والمغني لابن هشام، والتسهيل وشرحه لابن مالك، وغيرها، وفي كتب التفسير كالكشاف للزمخشري، والبحر المحيط لأبي حيان، وغيرهما، لكني لم أجد أحدًا أفرد لهذه الظاهرة بحثًا جمع فيه كل ما جاء منها في القرآن الكريم مع دراسة هذه المواضع وتحليلها وذكر معاني الاستفهام فيها.

وقد لفتت هذه الظاهرة انتباهي وأن أقرأ آيات القرآن الكريم، خاصة أنني لم أجد أحيانًا ما يمكن العطف عليه ، فكان هذا داعيًا لي لدراسة هذه الظاهرة ، ومعرفة كنهها وآراء العلماء فيها، فقمت بحصر جميع المواضع التي دخلت فيها همزة الاستفهام على حرف عطف، معتمدًا في ذلك على معجم الأدوات والضمائر الذي وضعه الدكتور إسماعيل أحمد عمايرة، والدكتور عبد الحميد مصطفى السيد، وقد بلغ مجموع هذه المواضع ثمانية وثمانين ومائة موضع، حيث دخلت الهمزة على الواو في ستة وخمسين موضعًا، ودخلت على الفاء في واحد وثلاثين ومائة موضع ، ودخلت على (ثم) في موضع واحد فقط.

خطة البحث

اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: تحدثت فيها عن سبب اختاري هذا الموضوع وخطة الدراسة.

التمهيد: تحدثت فيه عن معنى الاستفهام في اللغة والاصطلاح، والاستفهام وصدارة الكلام.

المبحث الأول: همزة الاستفهام ،أحكامها ومعانيها، وقد جاء في أربعة مطالب:

المطلب الأول: همزة الاستفهام وما تختص به من أحكام.

المطلب الثاني: النتائج المترتبة على استئثار الهمزة بتمام التصدير.

المطلب الثالث: آراء النحويين حول دخول همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم.

المطلب الرابع: معاني همزة الاستفهام.

المبحث الثاني: الأنماط التركيبية لدخول همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم، وقد جاء في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الأنماط التركيبية لدخول همزة الاستفهام على الواو .

المطلب الثاني: الأنماط التركيبية لدخول همزة الاستفهام على الفاء .

المطلب الثالث: الأنماط التركيبية لدخول همزة الاستفهام على ثم .

وقد بدأت كل نمط بذكر المعاني التي وردت لها همزة الاستفهام، مع تحليل عدد من الآيات الكريمة تحت كل نمط ، ودراسة ما تثيره من قضايا لغوية مختلفة.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

التمهيـــد:

الاستفهام في اللغة والاصطلاح:

الاستفهام في اللغة: طلب الفهم، واستفهمه: سأله أن يفَهِّمه، وقد اسْتَفْهَمَنِي الشيءَ فأفهمته وفهَّمته تفهيمًا[1]. والاستفهام والاستخبار والاستعلام بمعنى واحد[2]، ونقل ابن فارس عن بعضهم "أن بين الاستخبار والاستفهام أدنى فرق، قالوا: ذلك أن أولى الحالين الاستخبار ؛لأنك تستخبر فتجابُ بشيءٍ فربما فهمته وربما لم تفهمه ، فإذا سألت ثانية فأنت مستفهم ، تقول: أفهمني ما قلته لي. قالوا: والدليل على ذلك أن الباري – جلَّ ثناؤه – يوصف بالخُبْر ولا يوصف بالفهم"[3].

وأما في الاصطلاح: فهو استعلام ما في ضمير المخاطب، وقيل: هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن ، فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين، أو لا وقوعها فحصولها هو التصديق ، وإلا فهو التصور[4].

والاستفهام نقيض الإفهام من حيث لا يدخله صدقٌ ولا كذب، وأدواته حروف وأسماء، فالحروف: الهمزة وهل وأم (على خلاف فيها)، والأسماء المستفهم بها: مَن وما وكم وأيّ ، وأين وكيف ومتى وأيان وأنَّى[5].

---

(١) لسان العرب :فهم.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ج١ ص٤٠٠.

(٣) الصاحبي ، ص ١٣٤ – ١٣٥ .

(٤) التعريفات للشريف الجرجاني ، ص ٢٧ .

(٥) انظر :أمالي ابن الشجري ج١ ص٤٠١.٤٠٢.

الاستفهام وصدارة الكلام:

الاستفهام له صدر الكلام ، ويشمل ذلك جميع أدواته ، " والمراد بلزوم الكلمة الصدارة عند النحاة: وقوعها صدرًا في جملتها، لا صدرًا في مطلق الكلام، ذلك أن جميع الأحكام النحوية داخلة في إطار الجملة ، على أساس أن كل جملة بنيان قائم بأساسه، ومستقل في ذاته، مقدر الانفصال عن غيره، كما أشار إلى ذلك النحاة في العديد من مسائل النحو"(١). ولذا يقول الخضري: إن "صدارة الاستفهام إنما هي بالنسبة للعامل فيه لا مطلقًا"(٢)، فهذا تأكيد على أن الصدارة إنما تكون في حدود الجملة فقط ،لا في مطلق الكلام ،ولذا فقد كان ابن الشجري دقيقًا عندما قال: "والاستفهام يقع صدر الجملة"(٣)،ثم يعلل لزوم الصدارة بقوله: "وإنما لزم تصديره؛ لأنك لو أخرته تناقض كلامك فلو قلت: جلس زيدٌ أين؟ وخرج محمدٌ متى ؟ جعلت أول كلامك جملة خبرية، ثم نقضت الخبر بالاستفهام، فلذلك وجب أن تقدِّم الاستفهام، فتقول: أين جلس زيدٌ ؟ ومتى خرج محمد ؟؛ لأن مرادك أن تستفهم عن مكان جلوس زيد، وزمان خروج محمد ،فزال بتقديم الاستفهام التناقض"(٤).

ويعلل الرضي صدارة الاستفهام تعليلًا آخر مبنيًّا على أمن اللبس وعدم التشويش على ذهن السامع، يقول: "كل ما يغيِّر معنى الكلام ويؤثِّر في مضمونه

(١) الصدارة في النحو العربي ، د. عبد الرحمن محمود مختار الشنقيطي، ص ٣.

(٢) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ج٢ ص٤٩.

(٣) أمالي ابن الشجري ،ج١ ص٤٠٢.

(٤) السابق نفسه .

وكان حرفًا فمرتبته الصدر، كحروف النفي ... وكحروف التنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك، وأما الأفعال، كأفعال القلوب، والأفعال الناقصة ،فإنها وإن أثَّرت في مضمون الجملة، فلم تلزم الصدر ؛إجراءً لها مجرى سائر الأفعال، وإنما لزم تصدير المغيِّر الدال على قسم من أقسام الكلام ليبني السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قصد المتكلم إذ لو جوزنا تأخير ذلك المغيِّر فأُخِّر – والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغيِّر من أول الأمر على كون مضمونه خاليًا عن جميع المغيِّرات – لتردد ذهنه في أن هذا التغيير راجعٌ إلى الكلام المتقدم الذي حمله على أنه خالٍ عن جميع المغيِّرات، أو أن المتكلم يذكر بعد ذلك المغيِّر كلامًا آخر يؤثِّر فيه ذلك المغيِّر، فيبقى في حَيْرة "[1].

فسبب التصدير عند الرضي يرجع إلى أمرين:

الأول: تغيير معنى الكلام والتأثير في مضمونه، بشرط أن يكون المغيِّر حرفًا.

والثاني: عدم التشويش على ذهن السامع إذا بدأ المتكلم بكلام خبري، فيبني السامع ذلك الكلام على أنه إخبار، ثم يفاجئه المتكلم باستفهام، فيتردد السامع حينئذ في هذا الاستفهام: أهو راجعٌ إلى الكلام الخبري المتقدم؟، أم أن المتكلم سيذكر بعد ذلك الاستفهام كلامًا آخر يؤثِّر فيه الاستفهام ؟. وهي ذاتها فكرة التناقض بين الخبر والإنشاء التي تحدث عنها ابن الشجري من قبل، والتي يؤكدها ابن يعيش بقوله: "قد تقدم أن الاستفهام له صدر الكلام؛ من

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ،ج٤ ص٣٣٦.

قِبَل أنه حرف دخل على جملة تامة خبرية، فنقلها من الخبر إلى الاستخبار فوجب أن يكون متقدمًا عليها ؛ليفيد ذلك المعنى فيها، كما كانت (ما) النافية كذلك؛ حيث دخلت على جملة إيجابية فنقلت معناها إلى السلب، فكما لا يتقدم على (ما) ما كان من جملة المنفي، كذلك لا يتقدم على الهمزة شيء من الجملة المستفهم عنها "[(١)].

المبحث الأول: همزة الاستفهام، أحكامها ومعانيها

المطلب الأول: همزة الاستفهام وما تختص به من أحكام

الهمزة أم الباب، وهي الأصل فيه[(٢)]، ووجه أصالتها أنها حرف، ولم تخرج عن الاستفهام إلى معنى (قد) أو النفي، بخلاف (هل)، فلا تكون الهمزة إلا للإثبات[(٣)]، كقول العجاج[(٤)]:

أَطَـرَبًا وأنت قِنَّسْـرِيُّ [مشطور السريع]

(١) شرح المفصل ،ج٨ ص١٥٥.

(٢) انظر: الكتاب ج١ص٩٩ ، وأمالي ابن الشجري ج١ص٤٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش ج٨ص١٥١، وشرح التسهيل ج٤ص١١٠،والجنى الداني في حروف المعاني ص٣١ ،ومغني اللبيب ج١ص٧٤ ،وهمع الهوامع ج٢ص٤٨٢.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ج١ص٤٠٠، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ج٣ص٢١٥، وهمع الهوامع ج٢ص٤٨٢.

(٤) انظر: الكتاب ج١ص٣٣٨ ،والمقتضب ج٣ص٢٢٨و٢٦٤و٢٨٩ ،وأمالي ابن الشجري ج١ص٤٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش ج١ص١٢٣ ،ومغني اللبيب ج١ص٩٤، وخزانة الأدب ج١١ص٢٧٤، واللسان (قسر) و(قنسر)، وديوانه ص٦٦، والقنسري :الشيخ الكبير.

حيث خاطب نفسه مستفهمًا، وهو مثبت ،أي: قد طربت، ولا يجوز: هل طربًا؟[1].

ولأصالة الهمزة اختصت بأحكام، هي:

١– جواز حذفها[2]، سواء تقدمت على (أم)،كقول عمر بن أبي ربيعة[3]:

لَعَمْـــرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْـــرَ أَمْ بِثَمَانِ [الطويل]

أراد: أبسبعٍ، أم لم تتقدم عليها ،كقول الكميت[4]:

طَرِبْتُ وما شوقًا إلى البِيضِ أَطْرَبُ ولا لَعِبًا مِنِّي وذو الشَّيْبِ يلعبُ [الطويل]

أراد: أَوَ ذو الشيب يلعب ؟ ،وسائر أدوات الاستفهام لا تحذف.

٢– أنها يستفهم بها عن التصور وعن التصديق، فأما طلب التصور فهو السؤال عن إدراك غير النسبة، نحو: أزيدٌ قائمٌ أم عمرو ؟ فالنسبة هنا معلومة لا يطلب إدراكها، وإنما السؤال عن تعيين المسند إليه، وأما طلب التصديق فهو السؤال عن إدراك النسبة ،نحو: أزيدٌ قائمٌ ؟ فإن المسئول عنه هو إدراك النسبة

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ج١ص٤٠٠.

(٢) انظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب ج١ص٥٢ ، والهمع ج٢ص٤٨٢.

(٣) انظر: الكتاب ج٣ص١٧٥، والمقتضب ج٣ص٢٩٤، وأمالي ابن الشجري ج١ص٤٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ج٨ص١٥٤ ،ومغني اللبيب ج١ص٧٦ ،وشرح الدماميني ج١ص٥٢ ،وفيه وفي المغني (فو الله ما أدري) مكان (لعمرك ما أدري) ،والخزانة ج١١ص١٢٢، وديوانه ص٢٥٨،وفيه (فو الله ما أدري – وإني لحاسب –).

(٤) انظر: الخصائص ج٢ص٢٨١ ،وأمالي ابن الشجري ج١ص٤٠٧ ،والمغني ج١ص٧٦ والهمع ج٢ص٤٨٢ ،الخزانة ج٤ص٣١٣ ،وديوانه ج٤ص١٨٣.

بين هذين الطرفين، وأما كلٌّ من طرفيها اللذين هما المسند والمسند إليه فليس بمسئول عنه[١]، وبقية أدوات الاستفهام تختص بطلب التصور فقط، إلا (هل) فإنها تختص بطلب التصديق الموجب لا غير[٢].

٣– أنها تدخل على الإثبات وعلى النفي ،وغيرها لا يدخل إلا على الإثبات خاصة[٣]، فمثال دخولها على الإثبات: أزيدٌ قائمٌ أم عمرو؟، ومثال دخولها على النفي قوله تعالى : ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ (الشرح/١).

٤– جواز الفصل بينها وبين الفعل بالمفعول به، نحو: أزيدًا ضربتَ ؟، حيث تقدم المفعول به وفصل به بين همزة الاستفهام والفعل، ولا يجوز ذلك في غيرها من أدوات الاستفهام ، فلا يقال : هل زيدًا ضربتَ ؟ ولا: متى زيدًا ضربت ؟[٤].

٥– دخولها على الشرط ، نحو قوله تعالى: ﴿ أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾ (الأنبياء/٣٤)، بخلاف (هل) فلا تدخل عليه[٥].

٦– معادلة (أم) لها ، نحو : أزيدٌ عندك أم عمرو؟ والمراد: أيهما عندك؟ فـ(أم) هنا معادلة لهمزة الاستفهام، ولا تعادل (أم) في هذا الموضع بغير الهمزة،

---

(١) شرح الدماميني ج١ص٥٦ ،وانظر :شرح التسهيل ج٤ص١١٠ ، والإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ص١٠٨ – ١٠٩ ، والجنى الداني ص٣٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل ج٤ص١١٠ ،وشرح الدماميني ج١ص٥٧.

(٣) انظر: شرح التسهيل ج٤ص١٠٩ ، ومغني اللبيب ج١ص٨٢ ، والهمع ج٢ص٤٨٢.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ج٨ص١٥١.

(٥) الهمع ج٢ص٤٨٣.

ولا يقال في هذا المعنى: هل زيدٌ عندك أم عمرو ؟[١].

٧– تمام التصدير[٢]، "فلما كان لزوم التصدر في الكلام ناشئًا عن تغيير المعنى في الجملة، وهذا التغيير متباينٌ من حيث القوة والضعف، نتج عن هذا تفاوت ما يلزم الصدارة من حيث قوة التصدر"[٣]، ومعنى ذلك أن بعض الحروف التي لها الصدارة أقوى من بعض ، فعلى سبيل المثال يذكر الشُّمُنِّي أن "(ما) النافية أوغل في التصدر من اللام – يقصد: لام القسم – ؛لأن النافي أشد تغييرًا لمعنى الكلام من غيره؛ لأن تغييره إلى النقيض، ومرتبة التصدير باعتبار التغيير"[٤].

وقد خُصَّت الهمزة من بين أدوات الاستفهام بتمام التصدير ؛لأنها أُمُّ الباب، وهي أصل أدوات الاستفهام، يقول ابن مالك: "ولكونها – أي :الهمزة – أصل أدوات الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام، استأثرت عن أخواتها بتمام التصدير"[٥]. ويؤكد ذلك ابن عقيل ويزيده وضوحًا بقوله: "ولأصالة الهمزة استأثرت بتمام التصدير، ووجه أصالتها أنها لم تخرج عن الاستفهام إلى معنى (قد) أو النفي، كما فعل في (هل)؛ ولذلك اختصت بتمام التصدير، فكانت فيه على التمام دون (هل)، فإنها شاركت الهمزة في أصل التصدير، ولم تنته إلى

---

(١) انظر: شرح المفصل ج٨ص١٥١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ج٤ص١١١ ،والجنى الداني ص٣٠ ،ومغني اللبيب ج١ص٨٣ ، والمساعد ج٣ص٢١٥ ، وشرح الدماميني ج١ص٦٠.

(٣) الصدارة في النحو العربي ، ص٨ .

(٤) حاشية الشمني المسماة المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ج٢ص٢٩.

(٥) شرح التسهيل ج٤ص١١٠.١١١ ، وانظر : الجنى الداني ص٣١ .

تمامه كالهمزة "[١].

المطلب الثاني: النتائج المترتبة على استئثار الهمزة بتمام التصدير

ترتب على استئثار الهمزة بتمام التصدير ما يلي:

أولا: أنها لم تُعَدْ بعد (أم) المتصلة ولا المنقطعة[٢]، فيقال : أزيدٌ عندك أم عمرو ؟ وأقمت أم قعدت ؟، وأزيدٌ عندك أم عمرٌو مقيم ؟ ، ولا يصح أن يقال: أزيدٌ عندك أم أعمرو؟ ولا: أقمت أم أقعدت ؟، ولا: أزيدٌ عندك أم أعمرٌو مقيم ؟ ،بإعادة الهمزة بعد (أم) كما يعاد الجار بعدها توكيدًا في مثل: أبزيد مررت أم بعمرو ؟ ؛ وذلك لأن الهمزة لم تقع بعد العاطف تأسيسًا، بل يجب تقديمها عليه كما سنرى في النتيجة التالية ، فمن باب أولى أ لاّ تقع بعده توكيدا، بخلاف غيرها من الأدوات ، فإنها تعاد بعد (أم) ، نحو: هل قام زيد ؟ أم هل قَدِم بكر؟، ومَن يضرب عمرًا ؟ أم من يضرب خالدًا؟،وأيهم شتم بكرًا ؟ أم أيهم ضربه ؟، ومنه قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ الرَّحْمَنِ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ بَل لَّجُّوا فِي عُتُوٍّ وَنُفُورٍ﴾(الملك/٢٠ – ٢١).

ويجوز في (هل) " ألا تعاد بعد (أم) ؛ لشبهها بالهمزة في الحرفية، وأن تعاد لشبهها بأخواتها الاسمية في عدم الأصالة، فعوملت بمقتضى الشبهين، فلم تُعَد للأول، وأعيدت للثاني، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي

(١) المساعد ج٣ص٢١٥.

(٢) انظر: شرح التسهيل ج٤ص١١١، والمساعد ج٣ص٢١٦. ٢١٧، والهمع ج٢ص٤٨٣.

الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاء خَلَقُواْ كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ﴾(الرعد/١٦)[١]، فأعيدت (هل) بعد (أم) أولا، ولم تُعَد ثانيًا، وكلاهما جائز فيه.

وقد عدَّ ابن هشام عدم إعادة الهمزة بعد (أم) التي للإضراب دليلًا على استئثار الهمزة بتمام التصدير[٢]، واعترض عليه الدماميني بقوله:" وأنا لا أتحقق صحة هذا الحكم، وهو امتناع وقوع الهمزة بعد (أم) الإضرابية ، فإن صحَّ اتجه سؤال الفرق بين (أم) وأختها (بل) الإضرابية، إذ قد سُمع وقوع الهمزة بعد (بل) كما حكاه الزمخشري وغيره أنه قرئ: (بَلْ أَأَدْرَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ) (النمل/٦٦)، وقرئ أيضًا :(بلَ ادَّرَكَ)، بفتح اللام وتشديد الدال، وأصله: بل أدرك على الاستفهام"[٣].

فالدماميني يريد قياس (أم) الإضرابية على (بل) الإضرابية في جواز وقوع همزة الاستفهام بعدها ، مع أنه لم يرد سماعٌ بذلك عن العرب ، ولذا فقد ردَّ عليه الشيخ محمد الأمير في حاشيته على المغني[٤] بأن الفرق بين (أم) و(بل) يكمن في السماع، وقد منع ابن مالك وغيره من النحويين وقوع الهمزة بعد (أم)

---

(١) انظر: المساعد ج٣ص٢١٧.

(٢) انظر: المغني ج١ص٨٣.

(٣) شرح الدماميني ج١ص٦٠، والقراءتان المذكورتان أوردهما الزمخشري في الكشاف ج٤ص٤٦٨ ، دون نسبة إلى قارئ، وأوردهما أبو حيان في البحر المحيط ج٧ص٨٧، ناسبًا القراءة الأولى (أأدرك) لابن مسعود – رضي الله عنه –، والثانية لسليمان بن يسار .

(٤) ج١ص١٤.

متصلة كانت أو منقطعة [١].

ثانيًا : أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قُدِّمت على العاطف تنبيهًا على أصالتها في التصدير[٢]، كما في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ ﴾(الأعراف/١٠٠)، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُواْ أَن لَّوْ يَشَاء اللّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (الرعد/٣١)، وقوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُم بِهِ ﴾ (يونس/٥١)، وكان الأصل أن يقال: وألم يهد، فألم ييئس، ثم أإذا ما وقع؛ فأداة الاستفهام ـ عند جمهور النحويين ـ جزء من جملة الاستفهام ، وهذه الجملة معطوفة على ما قبلها من الجمل، والعاطف لا يتقدم عليه جزءٌ مما عطف، ولكن خصت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيهًا على رسوخ تقدمها في التصدر ؛ لأنها أصل أدوات الاستفهام[٣].

والظاهر من كلام النحاة أن الهمزة تختص بالدخول على الواو والفاء وثم فقط من حروف العطف، حيث نصوا على هذه الأحرف الثلاثة دون سواها، إلا ما ذكره المبرد من أنها تدخل على حروف العطف جميعها ، حيث يقول في باب (الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام):" وهذه الألف لتمكنها تدخل على الواو، وليس كذا سائر حروف الاستفهام، إنما الواو تدخل عليهن ...

(١) انظر: شرح التسهيل ج٤ص١١١ ، والمساعد ج٣ص٢١٦، والهمع ج٢ص٤٨٣.

(٢) المغني ج١ص٨٣،٨٤ ،وانظر : الكتاب ج٣ص١٨٧،١٨٩،والمقتضب للمبرد ج٣ص٣٠٧، وشرح المفصل ح٨ص١٥١ ، وشرح التسهيل ج٤ص١١١، والجنى الداني ص٣١، والهمع ج٢ص٤٨٢ .

(٣) شرح الدماميني ج١ص٦٠.

ونظير هذه الواو والفاء وسائر حروف العطف قول الله عز وجل: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتاً وَهُمْ نآئِمُونَ ﴾(الأعراف/٩٧)، ﴿أَوَ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾(الأعراف/٩٨) ، فالواو هاهنا بمنزلة الفاء في : ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ اللّهِ﴾(الأعراف/٩٩)[١].

ولم يمثل المبرد – كما هو واضح – لدخول الهمزة على (ثم) ولا على سائر حروف العطف. وكما أشرت فلم يذكر النحويون من حروف العطف التي تدخل عليها همزة الاستفهام إلا الواو والفاء وثم، ولم يمثلوا لسواها، ولذا فقد كان الأستاذ عباس حسن حاسمًا حين قال: "تختص همزة الاستفهام دون باقي أخواتها بالدخول على أحد ثلاثة من حروف العطف ولا تدخل على غير هذه الثلاثة، هي: الواو والفاء وثم"[٢].

ولا يتقدم شيءٌ من حروف الاستفهام وأسمائه غير الهمزة على حروف العطف ، بل حروف العطف تدخل عليهن[٣]، حيث يتأخر الاستفهام عن حرف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة ، نحو قوله تعالى : ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾(المائدة/٩١)، وقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ﴾(آل عمران/١٠١)، وقوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ (التكوير/٢٦)، وقوله تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾ (الأنعام/٩٥)، وقوله تعالى: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾(الأنعام/٨١)، وقوله تعالى:

---

(١) المقتضب ج٣ص٣٠٧.

(٢) النحو الوافي ج٣ص٥٧١.

(٣) شرح المفصل ج٨ص١٥١، وانظر : المغني ج١ص٨٤ ، والهمع ج٢ص٤٨٢.

﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ (النساء/٨٨).

المطلب الثالث: آراء النحاة حول دخول همزة الاستفهام على حروف العطف

اشْتَهَرَ عن النحاة في هذه المسألة رأيان: رأي سيبويه وجمهور النحويين، ورأي الزمخشري وبعض النحويين ، كما وجدت بعض الآراء الأخرى المتعلقة بدخول الهمزة على الواو فقط كرأي الكسائي، أو المتعلقة بدخولها على الواو والفاء كرأي الأخفش، وهي آراء أقل شهرة من الرأيين الأولين، وفيما يلي عرض هذه الآراء:

الرأي الأول : رأي سيبويه وجمهور النحويين:

يرى سيبويه وجمهور النحويين أن أصل الكلام تقديم حرف العطف على الهمزة في مثل هذا ، لكن لما كانت الهمزة لها صدر الكلام قدمت على حرف العطف(١)، فالجملة بعد العاطف معطوفة على الجملة التي قبله وقبل الهمزة.

وقد اعترض بعض النحويين على هذا الرأي بأن حروف العطف تتقدم على ما يستحق التصدير غير الهمزة من أدوات التحضيض ، ولام الابتداء، وأدوات الشرط، وكل هذه الأدوات لها الصدارة (٢) .

وهذا الاعتراض غير دقيق ؛ لأن الهمزة لم تتقدم على أحرف العطف لأن لها الصدارة فقط، وإنما لأنها استأثرت بتمام التصدير، وهو حكم خاصٌّ بها،

(١) انظر: الكتاب ج٣ص١٨٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ج٣ص٤٤٨ – ٤٤٩ ، وشرح التسهيل ج٤ص١١١، والجنى الداني ص٣١، والمغني ج١ص٨٤٨٣ ، والهمع ج٢ص٤٨٢ – ٤٨٣.

(٢) انظر: المساعد ج٣ص٢١٦.

ولو كان الأمر مجرد أن لها الصدارة لاشتركت معها باقي أدوات الاستفهام في تقدمها على أحرف العطف(١).

الرأي الثاني: رأي الزمخشري وبعض النحويين:

يرى الزمخشري وبعض النحويين أن الهمزة الداخلة على أحرف العطف هذه في محلها الأصلي، وأن الجملة الواردة بعدها معطوفة على جملة محذوفة، موقعها بين الهمزة وحرف العطف محافظةً على إقرار حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تأخير(٢)،فيقولون: التقدير في ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ﴾(يوسف/١٠٩) وغيرها: أمكثوا فلم يسيروا ؟، فيقدرون جملة بين الهمزة وحرف العطف هي جملة المعطوف عليه، وهي جملة (مكثوا) ، والتقدير في قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا﴾(الزخرف/٥): أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحًا؟، وفي قوله تعالى : ﴿أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾(آل عمران/١٤٤): أتؤمنون به في حياته، فإن مات أو قُتِل انقلبتم؟(٣).

وقد ذكر أبو حيان أن هذا الرأي قد انفرد به الزمخشري(٤)، وأكد في أكثر من موضع أن الزمخشري قد رجع عن رأيه هذا إلى رأي الجمهور(٥)، كما

(١) انظر: الصدارة في النحو العربي ص١١٦.

(٢) انظر: شرح التسهيل ج٤ص١١١ ،وشرح الرضي على الكافية ج٦ص١٥٨ ،والجنى الداني ص٣١، والمغني ج١ص ٨٥ – ٨٦، والهمع ج٢ص٤٨٣.

(٣) انظر : المغني ج١ص٨٦.

(٤) البحر المحيط : ج٧ص٤٠٤.

(٥) انظر : البحر المحيط ج٤ص٣٢٥ ،٣٥٠ ، ج٦ص٥٧ ،١٩٥ ، ج٧ص٢٥١.

ذكر ابن هشام أن هذا الرأي هو رأي جماعة أولهم الزمخشري[١].

وما ذكره أبو حيان وابن هشام غير صحيح؛ فلم ينفرد الزمخشري بهذا الرأي، ولم يكن أول من قال به، وإنما سبقه إليه بعض النحويين كما يقول الدماميني[٢].

لكن الدماميني لم يسمِّ واحدًا من هؤلاء النحاة الذين سبقوا الزمخشري إلى هذا الرأي، وقد وجدت عند النحاس (ت ٣٣٨هـ) ما يدل على سبقه؛ فقد ذكر في قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُم بِهِ﴾ (يونس /٥١) أن في الكلام حذفًا، وأن التقدير: "أتؤمنون أن ينزل بكم العذاب ثم يقال إذا حل بكم : الآن آمنتم به"[٣]، فقدَّر جملة معطوفًا عليها بين الهمزة وحرف العطف كما هو المشهور عن الزمخشري، نعم، قد جرى النحاس في بعض المواضع على رأي الجمهور من عدم تقدير شيء بين همزة الاستفهام وحرف العطف، وأن حرف العطف يعطف ما بعده على ما قبله وقبل الهمزة[٤]، لكن هذا هو موقف الزمخشري أيضًا ؛ فقد جرى على رأي الجمهور في كثير من المواضع[٥].

على أن الزمخشري لم يصرح برأيه هذا في كتبه النحوية كالمفصل والأنموذج، وإنما استنْبِطَ رأيُه من خلال توجيهه الآيات القرآنية الكريمة في

(١) المغني ج١ص٨٥.

(٢) انظر: شرح الدماميني ج١ص٦١.

(٣) إعراب القرآن ج٢ص٢٥٨.

(٤) انظر: إعراب القرآن ج١ص٢٢٠ ، ج٢ص١٣٥ – ١٣٦.

(٥) انظر: الكشاف ج٢ص٤٧٩ – ٤٨٠ ، وج٤ص٤٠ ، وج٥ص٢٠٤.

تفسيره الكشاف.

ومن خلال النظر في جميع الآيات التي دخلت فيها همزة الاستفهام على حرف من أحرف العطف الثلاثة (الواو والفاء وثم) من خلال هذا التفسير يتبين أن موقف الزمخشري إزاء هذه المسألة يتمثل فيما يأتي:

١– كان يخرج كثيرًا من هذه الآيات على تقدير محذوف بين همزة الاستفهام وحرف العطف، وهذا المحذوف هو المعطوف عليه، ومن ثم تكون كلٌّ من همزة الاستفهام وحرف العطف في موضعه بدون تقديم ولا تأخير لأيهما على الآخر، وقد جاء هذا التخريج في تسعة مواضع عند تفسيره الآيات الآتية: (البقرة/١٠٠– الأعراف/٦٩ – الإسراء/٦٨ – السجدة/٢٦ – سبأ/٩ – الصافات/٥٨ – الزمر/١٩ – الزخرف/٥ – الجاثية/٣١)[(١)].

٢– وافق رأيُه في بعض الآيات رأيَ الجمهور[(٢)]**، فجعل الجملة التي بعد حرف العطف معطوفة على ما قبل حرف العطف والهمزة معًا، وقد ورد هذا التخريج عنده في خمسة مواضع، هي: (الأعراف/٩٧، ٩٨، ٩٩ – مريم/٦٧ الصافات/١٧)**[(٣)].

---

(١) انظر المواضع الآتية في الكشاف على الترتيب : ج١ص٣٠٤ ، ج٢ص٤٥٦ ج٣ص٥٣٢ ج٥ص٣٩ ، ١١٠ ، ٢١٢ ، ٢٩٨ ، ٤٢٥ – ٤٢٦ ، ٤٨٩ – ٤٩٠.

(٢) أقول: وافق رأيُ الزمخشري رأيَ الجمهور، ولا أقول: وافق الزمخشري رأيَ الجمهور؛ لأن الزمخشري – كما يبدو – لم يكن في ذهنه موافقة الجمهور أو مخالفتهم ، وإنما كان يوجِّه بحسب ما يقتضيه السياق ، سواء أوافق رأيُه رأيَ الجمهور أم خالفه.

(٣) انظر المواضع الآتية في الكشاف على الترتيب : ج٢ص٤٧٩ – ٤٨٠ ، ج٤ص٤٠ ، ج٥ص٢٠٤.

٣– كان يجيز الوجهين – أحيانًا –: العطف على محذوف مقدر، والعطف على ما قبل حرف العطف وهمزة الاستفهام معًا، وقد ورد ذلك عنده في موضع واحد[١] عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللّهِ يَبْغُونَ﴾ (آل عمران/٨٣).

٤– وأحيانًا كان يجعل الواو للحال وليست للعطف، وبخاصة إذا جاءت الواو في النمط التركيبي الآتي:

(همزة الاستفهام + الواو + لو + جملة فعلية فعلها ماضٍ)

وقد صرَّح بذلك في خمسة مواضع، هي: (البقرة/١٧٠، المائدة/١٠٤ ،الأعراف/ ٨٨، الشعراء/٣٠ ، لقمان/٢١)[٢].

٥– جعل الفاء للجزاء، وهي الفاء الداخلة على جملة جواب الشرط، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي النَّارِ﴾ (الزمر/١٩)، فالفاء في (أفمن) عاطفة، وأما في (أفأنت) فهي فاء الجزاء، والتقدير عنده:"أأنت مالك أمرهم، فمن حقَّ عليه كلمة العذاب فأنت تنقذه"[٣].

هذا هو موقف الزمخشري إزاء دخول همزة الاستفهام على أحرف العطف، ويبدو أن كثرة المواضع التي قدَّر فيها محذوفًا بين حرف العطف وهمزة الاستفهام هي التي جعلت النحويين ينسبون إليه هذا الرأي حتى جعلوه

---

(١) انظر: الكشاف ج١ص٥٧٧.

(٢) انظر: المواضع الآتية في الكشاف على الترتيب: ج١ص٣٥٦ ، ج٢ص٣٠٤ ، ٤٧٥ ، ج٤ص٣٨٧، ج٥ص١٩.

(٣) الكشاف ج٥ص٢٩٨.

مذهبًا له، حتى إن أبا حيَّان أطلق على هذه الطريقة " نزعة زمخشرية "، ففي قوله تعالى: ﴿ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ (آل عمران/١٤٤) يذكر أبو حيان رأي الجمهور من أن الفاء للعطف، وأصلها التقديم، إذ التقدير: فأإن مات، لكنهم يعتنون بالاستفهام فيقدمونه على حرف العطف. ثم يذكر قول الخطيب كمال الدين الزملكاني[1] إن " الأوجه أن يقدر محذوف بعد الهمزة وقبل الفاء ، تكون الفاء عاطفة عليه ، ولو صرح به لقيل: أتؤمنون به مدة حياته فإن مات ارتددتم فتخالفوا سنن أتباع الأنبياء قبلكم في ثباتهم على ملل أنبيائهم بعد وفاتهم "، ثم يعقب أبو حيان على هذا الرأي بقوله : " وهذه نزعة زمخشرية "[2].

ومن خلال موقف الزمخشري الذي بيناه من هذه الظاهرة يتبين أن رأيه كان يتطابق في بعض الآيات مع رأي الجمهور ، وقد بلغت هذه المواضع خمسة مواضع كما ذكرنا، مما جعل أبا حيان يقول في أكثر من موضع: إن الزمخشري قد رجع عن رأيه إلى رأي الجمهور كما نقلنا عنه من قبل.

والمسألة – في رأيي – ليست رجوعًا من الزمخشري عن رأيٍ إلى رأيٍ آخر كما يقول أبو حيان؛ فالمتتبع آراء الزمخشري يجد أول رأي له في الآية

---

(١) هو عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري ، الزملكاني ، أبو المكارم كمال الدين ، ويقال له: ابن خطيب زملكا، أديب، من القضاة، له: التبيان في علم البيان المطْلع على إعجاز القرآن، ورسالة في الخصائص النبوية، توفي بدمشق سنة ٦٥١هـ. (الأعلام ج٤ص١٧٦).

(٢) البحر المحيط ج٣ص٧٤ – ٧٥.

المائة من سورة البقرة ، وقد قال فيه بالعطف على محذوف مقدر، كما خرَّج الآية التاسعة والستين من سورة الأعراف بالطريقة نفسها، ثم خرَّج الآيات: السابعة والتسعين والثامنة والتسعين والتاسعة والتسعين من السورة نفسها على طريقة الجمهور، ففي سورة واحدة سار على الطريقتين، وكذلك فعل في سورة الصافات؛ فخرَّج الآية السابعة عشرة على طريقة الجمهور، ثم خرَّج الآية الثامنة والخمسين على العطف على محذوف، وفي آخر المواضع التي خرَّج فيها هذه الظاهرة، وهي: (الزمر/١٩ ، الزخرف/٥ ، الجاثية/٣١) قال فيها كلها بالعطف على محذوف بين همزة الاستفهام وحرف العطف[١]، ولو كان قد رجع إلى رأي الجماعة كما يقول أبو حيان لما تردد بين الرأيين في السورة الواحدة بهذه الصورة، ولكانت آخر المواضع التي خرَّج فيها هذه الظاهرة تشير إلى موافقته رأي الجمهور، لكن الوارد خلاف ذلك.

والذي يبدو لي أن الزمخشري كان يقول برأي الجمهور إذا أمكن العطف على ما قبل حرف العطف والهمزة معًا، أمَّا إذا تعذَّر العطف أو تُكُلِّف فيه لجأ إلى القول بحذف المعطوف من وجهة نظره، بل إنه كان يجيز الوجهين معًا في بعض المواضع إذا لم يؤدِّ الأمر إلى تكلف أو تعسف[٢]، وقد رأينا أنه في بعض المواضع لم يكن يلتزم بأيِّ الرأيين، وإنما كان يذهب أحيانًا إلى أن الواو للحال أو للجزاء، فالسياق هو الذي يؤدي إلى القول بهذا الرأي أو ذاك.

وعلى أية حال، فقد شُهِرت نسبة القول بالعطف على محذوف مقدر

(١) انظر: ص٤٣٨ من البحث.

(٢) انظر: ص٤٣٩ من البحث.

بين همزة الاستفهام وحرف العطف إلى الزمخشري، وانبرى النحويون كابن مالك، والرضي، وابن هشام، وأبي حيان ،للرد عليه وتفنيد رأيه، وكان أبو حيان أكثرهم تعقُّبًا له ولآرائه في البحر المحيط، فدائمًا ما كان يذكر رأي الزمخشري ثم يرد عليه رأيه ويفنده. وفيما يلي نورد أهم ما أخذه النحويون على الزمخشري.

اعتراضات النحويين على الزمخشري:

١– بعد أن ذكر ابن مالك أن الهمزة إنما خصت "بتقديمها على العاطف تنبيهًا على أنها أصل أدوات الاستفهام ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام"(١) انتقد الزمخشري قائلا : "وقد غفل الزمخشري في معظم كلامه في الكشاف عن هذا المعنى ، فادعى أن بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة معطوفًا عليها بالعاطف ما بعده ، وفي هذا من التكلف ومخالفة الأصول ما لا يخفى"(٢).

ويوضح ابن مالك سبب هذا التكلف بقوله : "إن المدعي حذف شيءٍ يصح المعنى بدونه لا تصح دعواه حتى يكون موضع ادعاء الحذف صالحًا للثبوت ، ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف، وما نحن بصدده بخلاف ذلك"(٣)؛ لأن هذا التركيب وقع كثيرًا في القرآن الكريم ولم يُصرَّح في شيءٍ من صوره بهذا المحذوف ، فيكون بذلك ادعاء حذفه تكلُّفًا.

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص٦٤.

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق نفسه.

٢- يذكر الرضي أن أحرف العطف هذه " ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدر كما يدعيه جار الله في الكشاف، ولو كانت كما قال لجاز وقوعها في أول الكلام ، قبل تقدم ما يكون معطوفًا عليه ، ولم تجئ إلا مبنية على كلام متقدم "[(١)].

٣- ضعف ابن هشام رأي الزمخشري ومن تبعه لسببين:

الأول: ما فيه من التكلف بسبب دعوى حذف الجملة.

والثاني: أنه غير مطرد في جميع المواضع ، فمن غير الممكن أن يُقَدَّر محذوفٌ في مثل قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ (الرعد/٣٣).

٤- رد أبو حيان رأي الزمخشري بأن التقدير عنده متكلف جدًّا[(٢)]، وبأنه محجوج بمواضع لا يمكن تقدير فعل فيها[(٣)]، نحو قوله تعالى: ﴿ أَوَمَن يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ (الزخرف/١٨)، وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى﴾(الرعد/١٩)، وقوله تعالى:﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ (الرعد/٣٣).

الرد على اعتراضات النحويين على الزمخشري:

من الملاحظ أن اعتراضات النحويين على الزمخشري تنحصر في الأسباب الآتية:

(١) شرح الرضي على الكافية ج٦ص١٥٨.

(٢) انظر: البحر المحيط ج٣ص١٠٧.

(٣) انظر: البحر المحيط ج١ص٤٣٨.

السبب الأول: ما فيه من التكلف ومخالفة الأصول .

السبب الثاني: عدم اطراده في كل المواضع.

السبب الثالث: أن أحرف العطف هذه لو كانت عاطفة على معطوف عليه مقدر كما يقول الزمخشري ، لجاز وقوعها في أول الكلام، قبل تقدم ما يكون معطوفًا عليه، وهي لم تجئ إلا مبنية على كلام متقدم.

أما السبب الأول: فهو متعلق بحذف جملة بين حرف الاستفهام وحرف العطف، وهذه الجملة هي المعطوف عليه، مما يؤدي إلى التكلف في التقدير، ومخالفة الأصول بسبب حذف شيء لم يستعمل ثبوته في أي موضع ، مع كثرة وروده في القرآن الكريم. وقد رد بعض النحويين هذا السبب من جهتين:

الأولى: أن هذه الجملة المقدرة معطوفٌ عليها، وحذف المعطوف عليه لقرينة جائز، جملة كان أو غير جملة ، ولا تكلف فيه[1]، وقد قال ابن مالك في ألفيته: (وحذف متبوع بدا هنا استبح).

والثانية: أن القول بتقدير جملة هي المعطوف عليه أسهل من قول الجمهور بتقديم همزة الاستفهام على حرف العطف؛ لأن همزة الاستفهام جزءٌ من جملة المعطوف، وقد تقدم جزء من هذه الجملة على العاطف نفسه، ولا شك في أن هذا التقديم على خلاف الأصل، فإذا قيل إن تقديم الهمزة على حرف العطف أسهل من القول بحذف الجملة؛ لأن المتجوَّز فيه هنا أقل لفظًا من المتجوَّز فيه على قول القائلين بالحذف، فالمتجوز فيه على رأي الجمهور حرف مفرد ، أما المتجوز فيه على قول القائلين بالحذف فجملة – إذا قيل هذا

(١) شرح الدماميني ج١ص١٥.

أجيب بأن التجوز في الحروف قليل[١].

على أن ابن مالك – وهو القائل بأن الزمخشري قد خالف الأصول – نجده هو نفسه قد خالف الأصول التي ارتضاها؛ فقول الجمهور بالعطف على السابق فيه عطف الإنشاء على الخبر، وهو ما منعه ابن مالك في شرح باب المفعول معه[٢]، كما منعه ابن عصفور ونقله عنه الأكثرون[٣]، ويبدو أن عطف الإنشاء على الخبر هنا قد صار مغتفرًا عند المانعين.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن أبا حيان – وهو أحد المدافعين عن رأي سيبويه والجمهور – قد أجاز عطف الإنشاء على الخبر والعكس؛ ففي قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا﴾(نوح/٢٤) يقول: "ولا يشترط التناسب في عطف الجمل ، بل قد يعطف جملة الإنشاء على جملة الخبر والعكس، خلافًا لمن يدَّعي التناسب"[٤].

وأما السبب الثاني: وهو ما يتعلق بعدم اطراده في كل المواضع – إذ لا يمكن في رأيهم أن يقدر محذوف في مثل قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ (الرعد/٣٣) – فقد رده بعض النحويين كذلك، كالدماميني، إذ يجوز أن تكون (مَنْ) مبتدأ وخبره محذوف، تقديره: (لم يوحدوه)، وتكون هذه الجملة المكونة من المبتدأ وخبره معطوفة على جملة محذوفة تناسب

(١) السابق نفسه.

(٢) شرح التسهيل ج٢ص٢٥٠.

(٣) انظر : المغني ج٥ص٥٠٥.

(٤) البحر المحيط ج٨ص٣٣٦.

المقام، والتقدير: (أهم ضالون فمن هو قائم على كل نفس بما كسبت لم يوحدوه ؟)، وتكون الهمزة للإنكار التوبيخي(١).

ولعل الأَوْلى أن يكون التقدير: ألا مدبر للموجودات فمن هو قائم على كل نفس بما كسبت؟، على الاستفهام التقريري المقصود به تقرير ثبوت الصانع والمعنى: أينتفي المدبر فلا أحد قائم على كل نفس؟، لا يمكن ذلك، بل المدبر موجود ، فالقائم على كل نفس هو الله تعالى، وقد نقل الآلوسي هذا التقدير عن ابن الصائغ ، وجعله أولى من تقدير الدماميني السابق(٢).

بل ذهب بعض النحويين إلى أن غير المطرد هو مذهب سيبويه والجمهور فهناك آيات لا يمكن فيها القول بالعطف على ما قبل حرف العطف والهمزة معًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلاَّ الْفَاسِقُونَ. أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْداً نَّبَذَهُ فَرِيقٌ﴾ (البقرة/٩٩ – ١٠٠)؛ إذ لا يمكن أن يُعطف (كلما عاهدوا عهدا) على ما تقدم عليه، فيتعين القول بأنه معطوف على محذوف، تقديره – كما عند الزمخشري –: أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا عهدًا نبذه فريق منهم(٣).

وأما السبب الثالث: المبني على أن أحرف العطف لم ترد إلا مبنية على كلام متقدم، ومن ثم لا تكون عاطفة على معطوف عليه مقدر فمردود بدخول همزة الاستفهام على حروف العطف في أول الكلام في القرآن الكريم

---

(١) شرح الدماميني ج١ص٦٢.

(٢) انظر: روح المعاني ج٣ص٢١٣.

(٣) انظر: الكشاف ج١ص٣٠٤ ، وشرح الدماميني ج١ص٦٢.

والحديث الشريف، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ادْعُوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ الْعَذَابِ. قَالُوا أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَى قَالُوا فَادْعُوا وَمَا دُعَاء الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ ﴾ (غافر/٤٩ – ٥٠)، فقد دخلت همزة الاستفهام على واو العطف في (أولم تك تأتيكم رسلكم بالبينات) وهو بداية كلام خزنة جهنم، ومنه كذلك ما جاء في حديث المصطفى – صلى الله عليه وسلم – ، فعن أبي هريرة – رضي الله عنه – أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أتى المقبرة فقال: السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون. وَدِدْتُ أنَّا قد رأينا إخواننا، قالوا: أَوَلَسْنا إِخْوَانَك يا رسولَ الله ؟،قال: أنتم أصحابي، وإخواننا الذين لم يأتوا بعد"[(١)]، فقد دخلت همزة الاستفهام على الواو في (أَوَلَسْنَا) وهو أول جملة مقول القول.

وقد قال جمهور النحويين بالعطف على مقدر أحيانًا إذا لم يجدوا في السياق ما يصح العطف عليه ، وغاية الفرق بينهم وبين الزمخشري أنهم يقدرون المحذوف قبل الهمزة وحرف العطف معًا على اعتبار أن الهمزة جزء من جملة المعطوف وإنما قدمت على العاطف لأصالتها، في حين يقدر الزمخشري المحذوف بين الهمزة وحرف العطف على أساس أن كلا منهما في موضعه، ولا تقديم ولا تأخير.

هذان هما الرأيان المشهوران في هذه المسألة – رأي سيبويه والجمهور ورأي الزمخشري – وبجانب هذين الرأيين وجدت بعض الآراء الأخرى المتعلقة

(١) صحيح مسلم ،كتاب الطهارة ، باب استحباب إطالة الغُرَّة والتحجيل في الوضوء ج١ص٢١٨، الحديث رقم ٢٤٩.

– كما ذكرنا من قبل[1]– بدخول الهمزة على الواو فقط كرأي الكسائي، أو المتعلقة بدخولها على الواو والفاء كرأي الأخفش، وفيما يلي عرض رأييهما:

رأي الكسائي:

يرى الكسائي في اجتماع الهمزة مع الواو أنها (أَوْ) ساكنة الواو بمعنى (بل)، وقد حُرِّكت منها الواو[2]، وقد ردَّ الفراء قول الكسائي قائلا: "وليست بـ (أو) التي واوها ساكنة؛ لأن الألف من (أو) لا يجوز إسقاطها، وألف الاستفهام تسقط، فتقول: ولو كان ؟، أَوَلو كان ؟ إذا استفهمت"[3].

رأي الأخفش:

يرى الأخفش أن الواو والفاء في مثل هذا يجوز أن تكونا زائدتين[4]، ويمكن الرد على هذا بتعاقب الواو والفاء في بعض المواضع المتشابهة في السياق اللفظي للآيات الكريمة، كقوله تعالى:﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ (الروم/٩، فاطر/٤٤) وقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ﴾ (يوسف/١٠٩ الحج/٤٦ ، غافر/٨٢ ،محمد/١٠)، ولو كانت الواو أو الفاء زائدة لاطرد استعمال أحدهما دون الآخر.

---

(١) في ص٤٣٥ من البحث .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ج١ص٢٥٢ ، والبحر المحيط ج١ص٤٩٢.

(٣) معاني القرآن ج١ص٩٨.

(٤) انظر : معاني القرآن للأخفش ج١ص١٤٧.

المطلب الرابع: معاني همزة الاستفهام

ذكر النحويون أن الهمزة قد تخرج عن الاستفهام الحقيقي، فترد لمعانٍ أخر بحسب المقام ، هذه المعاني هي[١]:

١– التسوية، وهي التي تقع بعد (سواء) و(ليت شعري) و(ما أبالي) و(ما أدري) ، كما في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ (البقرة/٦).

٢– الإنكار، ومعناه أن يكون ما بعد الهمزة غير واقع ومدَّعيه كاذب، كقوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ (الصافات/١٥٣)، وقوله تعالى: ﴿أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ﴾ (٦٠) سورة النمل، أي: لم يقع ذلك ومدعيه كاذب، وسمى ابن هشام هذا النوع: الإنكار الإبطالي[٢].

٣– التقرير، أي حمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ (الشرح/١)، أي: شرحنا.

٤– التوبيخ، أي اللوم على ما وقع، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاء مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ (الكهف/٥٠)، وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ (الصافات /٩٥)، وهمزة التوبيخ لا تدخل – كما يقول الزركشي –

(١) انظر هذه المعاني في : الجنى الداني ص٣١ – ٣٢ ، والمغني ج١ص٩٠ – ٩٧ ، والبرهان في علوم القرآن للزركشي ج٢ص٣٢٨ وما بعده ، والهمع ج٢ص٤٨٣ – ٤٨٤ .

(٢) المغني ج١ص٩١ ، وانظر : البرهان ج٢ص٣٣١.

إلا على قبيح، أو ما يترتب عليه فعل قبيح[1]، وجعل ابن هشام الهمزة هنا من قبيل الإنكار التوبيخي[2].

٥- التهكُّم والاستهزاء، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَا شُعَيْبُ أَصَلاَتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاء إِنَّكَ لَأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ (هود/٨٧).

٦- الأمر، نحو قوله تعالى : ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ وَالأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ اهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاَغُ وَاللّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ (آل عمران/٢٠)، أي : أَسْلِموا.

٧- التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ (الفرقان/٤٥).

٨- الاستبطاء، نحو قوله تعالى :﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ (الحديد/١٦).

٩- التذكير، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾ (الضحى/٦).

١٠- التهديد، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾ (المرسلات/١٦).

١١- التنبيه، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ (الحج/٦٣).

١٢- معاقبة حرف القسم، كقولنا: آلله لقد كان كذا، فالهمزة في هذا عوض من حرف القسم. وينبغي أن تكون عوضًا من الباء دون غيرها؛ لأصالة

---

(١) البرهان ج٢ص٣٤٤.

(٢) المغني ج١ص٩٣.

الباء في القسم.

هذه هي أشهر المعاني التي ترد لها الهمزة، وأضاف بعضهم معانيَ أخر[١]، ولا يمتنع أن تكون الهمزة لغرضين معًا أو أكثر من هذه الأغراض، كأن تكون للإنكار والتوبيخ، أو تكون لهما وللتعجب ، كما سنرى عند دراسة الأنماط التركيبية ودلالاتها.

وقد ذكر بعض النحويين أن التقرير هو المعنى الملازم للهمزة في غالب هذه المواضع المذكور، وأن غيره من المعاني ، كالتوبيخ والتذكير وغيرهما ينجرُّ مع التقرير[٢].

وهذه المعاني ثابتة للهمزة سواء أَدَخَلَتْ على حرف عطف أم لا ، وذكر ابن عطية أن الهمزة متى دخلت على حرف عطف كان معناها التقرير دائمًا[٣]، وكلام ابن عطية يُحْمل على أن التقرير معنى ملازم للهمزة الداخلة على حرف عطف ، ولا يمنع من أن يكون للهمزة غرضٌ آخر بجانب التقرير.

(١) انظر: البرهان ج٢ص٣٣٥ وما بعدها.

(٢) الجنى الداني ص٣٤.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ج٤ ص٥٣٤.

المبحث الثاني: الأنماط التركيبية لدخول همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم، ودلالاتها

المطلب الأول: الأنماط التركيبية لدخول همزة الاستفهام على الواو:

من خلال النظر في جميع المواضع التي دخلت فيها همزة الاستفهام على الواو في القرآن الكريم – وهي ستة وخمسون موضعًا – يتبين أنها تنحصر في الأنماط الآتية :

النمط الأول: همزة الاستفهام + الواو + حرف النفي(لم) +جملة فعلية فعلها مضارع

ورد هذا النمط في القرآن الكريم في خمسة وثلاثين موضعًا، هي: البقرة/٢٦٠– الأعراف/١٠٠ ،١٨٤ ،١٨٥ – الرعد/٤١ – إبراهيم/٤٤ – الحجر/٧٠ – النحل/٤٨ –الإسراء/٩٩ – طه/١٣٣ – الأنبياء/٣٠ – الشعراء/٧ ،١٩٧ – القصص/٤٨ ،٥٧ ،٧٨ –العنكبوت/١٩،٥١،٦٧ – الروم/٨ ،٩ ،٣٧ – السجدة/٢٦ ،٢٧ – فاطر/٣٧ ،٤٤ –يس/٧١ ،٧٧– الزمر/٥٢– غافر/٢١ ،٥٠ – فصلت/١٥ ،٥٣ – الأحقاف/٣٣ – الملك/١٩.

النمط الثاني: همزة الاستفهام + الواو + حرف النفي (لا) +جملة فعلية فعلها مضارع

ورد هذا النمط في ثلاثة مواضع، هي:

– قوله تعالى: ﴿أَوَلاَ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ (البقرة/٧٧).

– قوله تعالى: ﴿أَوَلاَ يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لاَ يَتُوبُونَ وَلاَ هُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ (التوبة/١٢٦).

– قوله تعالى: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾ (مريم/٦٧).

النمط الثالث: همزة الاستفهام + الواو + جملة فعلية فعلها جامد للنفي (ليس)

ورد هذا النمط في موضعين اثنين، هما:

– قوله تعالى : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ وَلَئِن جَاء نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ ﴾ (العنكبوت/١٠).

– قوله تعالى : ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ (يس/٨١) .

وكما هو واضح في هذه الأنماط الثلاثة فقد دخلت همزة الاستفهام على جملة منفية بـ (لم) ، أو بـ (لا) ، أو بـ (ليس) ، وقد نص النحويون على أن همزة الاستفهام إذا دخلت على جملة منفية ،فإن الاستفهام يراد به التوبيخ ، أو التقرير ، أو الإنكار[1]. وقد جاءت الآيات القرآنية مؤكدة هذه المعاني، ونص

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية ج٦ص١٥٧ ، والتذييل والتكميل ج٥ص٣٠٤.

عليها المفسرون كالزمخشري، وأبي حيان، والآلوسي، في كثير من المواضع التي ذكرناها(١).

فمما جاء للإنكار قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْإِنسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا. أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾ (مريم/٦٦–٦٧)، يقول الزمخشري: "الواو عطفت (أولا يذكر) على (ويقول)، ووسطت همزة الإنكار بين المعطوف عليه وحرف العطف، يعني : أيقول ذاك ولا يتذكر حال النشأة الأولى حتى لا ينكر الأخرى ، فإن تلك أعجب وأغرب وأدل على قدرة الخالق"(٢).

وكما هو واضح فإن هذا من المواضع التي وافق فيها رأيُ الزمخشري رأيَ الجمهور، من أن حرف العطف إذا تقدمته الهمزة فإنما عطف ما بعدها على ما قبلها، وقدمت الهمزة لأن لها صدر الكلام . وقد عدَّ أبو حيان هذا رجوعًا من الزمخشري إلى مذهب الجماعة، وكان مذهبه –كما يقول أبو حيان– أن يقدر بين الهمزة والحرف ما يصلح أن يعطف عليه ما بعد الواو، فيقر الهمزة على حالها، وليست مقدمة من تأخير(٣)، وقد ناقشنا كلام أبي حيان من قبل(٤).

---

(١) انظر على سبيل المثال : الكشاف ج٤ص٤٠ ،٥٨٠، والبحر المحيط ج٢ص٣٠٩، ج٤ص٤٢٩ ، ج٥ص٤٢٥ ،٤٨٠ ، ج٦ص٢٧٠ ، ج٧ص١٢٩ ،١٤٢ ،١٥٩ ،٣٠١ – ٣٠٢ ، ٣٣١ ، وروح المعاني ج١٦ص١١٨ ، ج٢٠ ص١٤٠ ، ج٢٣ ص٥٦ ، ج٢٤ ص٧٦.

(٢) الكشاف ج٤ص٤٠ – ٤١.

(٣) البحر المحيط ج٦ص١٩٥.

(٤) انظر ص ٤٤٠ من البحث.

وقد نص الآلوسي على جواز الأمرين: أن تكون الهمزة داخلة على محذوف معطوف عليه ما بعده ، والتقدير : أيقول ذلك ولا يذكر أن الله تعالى خلقه من قبل الحالة التي هو فيها ، وهي حالة بقائه؟، وأن يكون العطف على (يقول) المذكور سابقًا، وتكون الهمزة لإنكار الجمع، لدخولها على الواو المفيدة له ، ولا يخل ذلك بصدارتها ؛ لأن هذه الصدارة بالنسبة إلى جملتها، فكأنه قيل: أيجمع بين القول المذكور وعدم الذكر؟، ومحصله: أيقول ذلك ولا يذكر أنَّا خلقناه[١].

ولا داعي هنا للقول بالعطف على محذوف ما دام السياق يشتمل على ما يصح العطف عليه؛ فعدم التقدير أولى من التقدير، ويبدو أن الآلوسي كان يبالغ في القول بالعطف على محذوف، فقد كان يقول به في معظم المواضع في تفسيره حتى في المواضع التي كان الزمخشري نفسه يقول فيها بالعطف على ما قبل الهمزة وحرف العطف معًا[٢]، مع أنه كان يقول: "والحق عندي في أمثال ذلك ما فيه استقامة المعنى من غير تكلف، ولا يتعين التزام أحد المذهبين وإن أدى إلى التكلف ، فإنه تعصب محض"[٣].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى :﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾(يس/٨١)،فقد ذكر الآلوسي أن

(١) انظر: روح المعاني ج١٦ص١١٨.

(٢) انظر: على سبيل المثال : روح المعاني ج٣ص٢٦ ، ج١٦ص١١٨ ، ج٢٠ص١٤٠ ، ج٢٣ص٥٦ ، ج٢٤ص٧٦.

(٣) السابق ج١٥ص١١٦.

الهمزة هنا " للإنكار والنفي، والواو للعطف على مقدر يقتضيه المقام، أي: أليس الذي أنشأها أول مرة، وليس الذي جعل لكم من الشجر الأخضر نارًا، وليس الذي خلق السموات والأرض مع كبر جِرْمهما وعظم شأنهما (بقادر على أن يخلق مثلهم) في الصغر والحقارة بالنسبة إليهما؟"[١].

ومما جاء للتوبيخ قوله تعالى: ﴿أَوَلاَ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾(البقرة/٧٧)، فقد ذكر أبو حيان أن "هذا توبيخ من الله لهم، أي: إذا كان علم الله محيطًا بجميع أفعالهم، وهم عالمون بذلك، فكيف يسوغ لهم أن ينافقوا ويتظاهروا للمؤمنين بما يعلم الله منهم خلافه، فلا يجامع حالة نفاقهم بحالة علمهم بأن الله عالم بذلك"[٢].

ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ (طه/١٣٣)، ففي هذا الاستفهام توبيخ لهم[٣].

ومما جاء للتقرير قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِندِي أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا وَلَا يُسْأَلُ عَن ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾ (القصص/٧٨)، فالظاهر – كما يقول أبو حيان – أن قوله تعالى: (أولم يعلم) تقرير لعلمه ذلك وتنبيه على خطئه في اغتراره، أي: قد علم أن الله قد أهلك من القرون قبله من هو أقوى منه وأغنى[٤].

---

(١) السابق ج٢٣ص٥٦.

(٢) البحر المحيط ج١ص٤٤١.

(٣) السابق ح٦ص٢٧٠.

(٤) السابق ج٧ص١٢٩.

ومما جاء للتقرير والتوبيخ معًا قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ادْعُوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ الْعَذَابِ قَالُوا أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَى قَالُوا فَادْعُوا وَمَا دُعَاء الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ ﴾ (غافر/٤٩.٥٠)، فقد ذكر الزمخشري وأبو حيان أن الاستفهام في قوله تعالى: (أولم تك) على سبيل التوبيخ والتقرير، حيث خلفوا وراءهم أوقات الدعاء والتضرع ، وعطلوا الأسباب التي يستجيب الله لها الدعوات[١].

ولعلنا نتساءل هنا: كيف يكون العطف على ما قبل الواو والهمزة معًا على قول الجمهور وليس قبلهما ما يمكن العطف عليه ؟، فلا بد إذن من تقدير محذوف يمكن العطف عليه، ولذا قدَّره الآلوسي بقوله:" أي: لم تنبهوا على هذا ، ولم تك تأتيكم رسلكم في الدنيا ... وأرادوا بذلك إلزامهم وتوبيخهم على إضاعة أوقات الدعاء ، وتعطيل أسباب الإجابة"[٢]. فالسياق القرآني هو الذي يفرض أحد الرأيين كما ذكرنا من قبل.

وقد جعل ابن عطية الواو في بعض المواضع التي توسطت فيها بين همزة الاستفهام وحرف النفي (لم) – للحال وليست للعطف، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ (البقرة/٢٦٠) يذكر ابن عطية أن الواو في (أولم تؤمن) واو الحال دخلت عليها ألف التقرير[٣].

---

(١) انظر: الكشاف ج٥ص٣٥٣ ، والبحر المحيط ج٧ص٤٤٩.

(٢) روح المعاني ج٢٤ص٧٦.

(٣) المحرر الوجيز ج١ص٣٥٣.

وقد ضعَّف أبو حيان هذا الرأي؛ لأن الواو إذا كانت للحال فهذا يعني أن الجملة بعدها في موضع نصب، وإذ ذاك لا بد لها من عامل، ومن ثَمَّ لا تكون الهمزة للتقرير قد دخلت على الجملة الحالية، إنما دخلت على الجملة التي اشتملت على العامل فيها وعلى صاحب الحال، فيصير التقدير: أسألت ولم تؤمن؟، أي: أسألت في هذه الحال. واستظهر أبو حيان أن التقرير إنما هو منسحبٌ على الجملة المنفية، وأن الواو للعطف، وتقدمت عليها همزة الاستفهام للاعتناء بها(١).

ولعل ما يدل على صحة ما استظهره أبو حيان هو أن الجواب جاء بـ(بلى)، ومن المعلوم أن (بلى) "تختص بالنفي وتفيد إبطاله، سواء كان مجردًا، نحو: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي﴾ (التغابن/٧)، أم مقرونًا بالاستفهام، حقيقيًّا كان، نحو: أليس زيدٌ بقائم؟ فتقول: بلى، أو توبيخيًّا، نحو: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم بَلَى﴾ (الزخرف/٨٠)، ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ . بَلَى﴾ (القيامة/٣ – ٤)، أو تقريريًّا، نحو: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ . قَالُوا بَلَى﴾ (الملك/٨ – ٩)، ﴿أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى﴾ (الأعراف/١٧٢)، أجروا النفي مع التقرير مُجْرَى النفي المجرد في رده بـ (بلى)"(٢).

"وعلى ما قاله ابن عطية من أن الواو للحال لا يتأتى أن يُجاب العامل في الحال (سألت) بقوله (بلى)؛ لأن ذلك الفعل مثبت مستفهَمٌ عنه، فالجواب إنما

---

(١) البحر المحيط ج٢ص٣٠٩.

(٢) مغني اللبيب ج٢ص١٩٢ – ١٩٣.

يكون في التصديق بـ (نعم) ، وفي غير التصديق بـ (لا). أمَّا أن يُجاب بـ (بلى) فلا يجوز"[(١)].

النمط الرابع: همزة الاستفهام + الواو + لو + جملة فعلية فعلها ماضٍ

ورد هذا النمط في سبعة مواضع، هي:

١– قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلاَ يَهْتَدُونَ﴾ (البقرة/١٧٠).

٢– قوله تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَى مَا أَنزَلَ اللّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلاَ يَهْتَدُونَ﴾ (المائدة/١٠٤).

٣– قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ﴾ (الأعراف/٨٨).

٤– قوله تعالى: ﴿قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ﴾ (الشعراء/٣٠).

٥– قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا أَوَلَوْ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ (لقمان/٢١) .

٦– قوله تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ شُفَعَاء قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾ (الزمر/٤٣).

٧– قوله تعالى: ﴿قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ آبَاءكُمْ ﴾ (الزخرف/٢٤).

(١) البحر المحيط ج٢ص٣٠٩.

ولم يخرج معنى الاستفهام في هذا النمط عن سابقيه، فهو للتوبيخ أو الإنكار أو التقرير، فالاستفهام في الآية الأولى للتوبيخ(١)، وفي الآيات الثانية والثالثة والخامسة للإنكار(٢)، وفي الآيات الرابعة والسادسة والسابعة للتقرير(٣).

وقد اختلف النحويون في الواو في هذه الآيات:

فالزمخشري على أنها واو الحال، ولذا قدَّر في هذه الآيات جملة قبل واو الحال، تشتمل على العامل وصاحب الحال ، فعلى سبيل المثال يذكر في قوله تعالى : ﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلاَ يَهْتَدُونَ﴾ (المائدة/١٠٤) أن الواو للحال دخلت عليها همزة الإنكار، وتقديره: أحسبهم ذلك ولو كان آباؤهم لا يعلمون شيئًا ولا يهتدون؟(٤)، وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ﴾ (الأعراف/٨٨) يقول: "الهمزة للاستفهام، والواو للحال، تقديره: أتعيدوننا في ملتكم في حال كراهتنا ومع كوننا كارهين؟، وما يكون لنا وما ينبغي لنا وما يصح لنا"(٥)، وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ﴾ (الشعراء/٣٠) يذكر أن "واو الحال دخلت عليها همزة الاستفهام، معناه: أتفعل بي ذلك ولو جئتك بشيءٍ مبين ؟، أي: جائيًا بالمعجزة"(٦).

---

(١) انظر: السابق ج١ص٦٥٥.

(٢) انظر: الكشاف ج٢ص٣٠٤، وروح المعاني ج٩ص٣، ج٢١ص٩٥، وذكر النحاس أنه في الآية الخامسة للتوبيخ، انظر: إعراب القرآن ج٣ص٢٨٧.

(٣) انظر: البحر المحيط ج٧ص١٤ ، ٤١٤.

(٤) الكشاف ج٢ص٣٠٤.

(٥) السابق ج٢ص٤٧٥.

(٦) السابق ج٤ص٣٨٧ ، وانظر : ج١ص٣٥٦ ، ج٥ص١٩ .

وذهب ابن عطية إلى أن الواو في هذه المواضع هي واو العطف دخلت عليها ألف الاستفهام، ففي قوله تعالى: ﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلاَ يَهْتَدُونَ﴾ (المائدة/١٠٤) يذكر أن هذه ألف التوقيف[١] دخلت على واو العطف، كأنهم عطفوا هذه الجملة على الأولى[٢]، والتزموا شنيع القول، فإنما التوقيف توبيخٌ لهم، كأنهم يقولون بعده: نعم، ولو كان ذلك[٣]. وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ آبَاءكُمْ﴾ (الزخرف/ ٢٤) يقول: "هي ألف الاستفهام دخلت على واو عطف جملة كلام على جملة متقدمة، و(لو) في هذا الموضع كأنها شرطية بمعنى (إنْ)، كأن معنى الآية: وإن جئتكم بأبين وأوضح مما كان آباؤكم عليه ، فيصح لجاجكم وتقليدكم، فأجاب الكفار حينئذٍ لرسلهم: (إنا بما أرسلتم به كافرون)"[٤].

وقد حاول أبو حيان التوفيق بين الرأيين – أعني كون الواو للحال أو للعطف – فقال: "والجمع بينهما أن هذه الجملة المصحوبة بـ (لو) في مثل هذا السياق هي جملة شرطية، فإذا قال: (اضرب زيدًا ولو أحسن إليك) المعنى : إن أحسن، وكذلك: (أعطوا السائل ولو جاء على فرس)، (ردوا السائل ولو بشق

(١) علَّق أبو حيان على مصطلح همزة التوقيف الذي استعمله ابن عطية بقوله : "(ألف التوقيف) عبارة لم أقف عليها من كلام النحاة، يقولون: همزة الإنكار، همزة التوبيخ، وأصلها همزة الاستفهام"، انظر: البحر المحيط ج٤ص٣٩-٤٠.

(٢) رفض أبو حيان أن تكون هذه الجملة معطوفة على ما قبل الواو والهمزة ، وجعل العطف هنا على محذوف مقدر، انظر: البحر المحيط ج٤ص٤٠.

(٣) المحرر الوجيز ج٢ص٢٤٩.

(٤) السابق ج٥ص٥١، وانظر : ج١ص٢٣٨، ج٤ص٥٣٤.

تمرة). المعنى فيها: وإن. وتجيء (لو) هنا تنبيهًا على أن ما بعدها لم يكن يناسب ما قبلها لكنها جاءت لاستقصاء الأحوال التي يقع فيها الفعل، ولتدل على أن المراد بذلك وجود الفعل في كل حال، حتى في هذه الحال التي لا تناسب الفعل"[(١)]، فقوله: (أعطوا السائل ولو جاء على فرس) معناه: أعطوا السائل على كل حال ، ولو على الحالة التي تشعر بالغى، وهي مجيئه على فرس[(٢)]، ولذلك لا يجوز: (اضرب زيدًا ولو أساء إليك) ، ولا: (أعطوا السائل ولو كان محتاجا)، ولا: (ردوا السائل ولو بمائة دينار)، فإذا تقرر هذا فالواو في (ولو) في المُثُل التي ذكرناها عاطفة على حال مقدر، والعطف على الحال حال، فصحَّ أن يقال إنها للحال من حيث إنها عطفت جملة حالية على حال مقدرة ، والجملة المعطوفة على الحال حال، وصحَّ أن يقال إنها للعطف من حيث ذلك العطف[(٣)].

ومن الواضح أن أبا حيان – وقد وجد أن العطف على ما قبل الواو والهمزة فيه تكلف – يقر بوجود محذوف هنا يعطف عليه ما بعد الواو ، ولذا ذكر في قوله تعالى: ﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلاَ يَهْتَدُونَ﴾ (المائدة/١٠٤) أن التقدير: أحسبهم اتباع ما وجدوا عليه آباءهم على كل حال ولو في الحالة التي تنفي عن آبائهم العلم والهداية، فإنها حالة ينبغي ألا يُتبع

(١) البحر المحيط ج١ص٦٥٥.

(٢) السابق ج٤ص٤٠.

(٣) السابق ج١ص٦٥٥.

فيها الآباء؛ لأن ذلك حال من غلب عليه الجهل المفرط[١]، وهو التقدير نفسه الذي قدره الزمخشري من قبل في الآية ذاتها ، فالمسألة إذن في تسمية الواو فقط ، فعند الزمخشري هي واو الحال، وعند غيره هي واو العطف.

أما الآلوسي فكان يجيز الوجهين معًا في تفسيره – أن تكون الواو للحال وأن تكون عاطفة على جملة شرطية محذوفة لدلالة المذكور عليها – ففي قوله تعالى : ﴿قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ﴾ (الأعراف/٨٨) يذكر أن "الهمزة لإنكار الوقوع ونفيه ، والواو للعطف على محذوف ، وقد يقال لها في مثل هذا الموضع: واو الحال"[٢]، وجعل التقدير هنا: أنعود فيها لو لم نكن كارهين ولو كنا كارهين غير مبالين بالإكراه[٣]، وعدَّ هذا التقدير بالفعل (أنعود) أولى من تقدير الزمخشري (أتعيدوننا)، فقال: "وتقدير فعل العودة – لقوة دلالة الكلام عليه – أولى من تقدير فعل الإعادة كما فعل الزمخشري"[٤].

ولعل تقدير الآلوسي هو الأدق بالفعل هنا؛ لأن نص الآية الكريمة: ﴿قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ﴾ (الأعراف/٨٨)، فقولهم: (لتعودن في ملتنا) يناسبه أن يكون التقدير : أنعود فيها ... ؟، أما تقدير الزمخشري فكان يقوى لو كان السياق (لَنُعِيدكم في ملتنا)، وهو ليس كذلك.

(١) السابق ج٤ص٤٠.

(٢) روح المعاني ج٩ص٣.

(٣) السابق نفسه.

(٤) السابق نفسه.

وفي قوله تعالى: ﴿أَوَلَوْ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ (لقمان/٢١) يذكر الآلوسي كذلك أن الواو يجوز أن تكون للحال، والمعنى: أيتبعونهم ولو كان الشيطان يدعوهم؟، أي في حال دعاء الشيطان إياهم إلى العذاب، ويجوز أن تكون عاطفة على مقدر، والتقدير: أيتبعونهم لو لم يكن الشيطان يدعوهم إلى العذاب ولو كان يدعوهم إليه ؟، ثم عقب الآلوسي بقوله: "وهما قولان مشهوران في الواو الداخلة على (لو) الوصلية ونحوها"(١).

النمط الخامس: همزة الاستفهام+ الواو+ جملة فعلية فعلها ماضٍ مثبت

ورد هذا النمط في ثلاثة مواضع، هي:

١– قوله تعالى: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُواْ وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (الأعراف/٦٣).

٢– قوله تعالى: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَاذْكُرُواْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاء مِن بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَسْطَةً فَاذْكُرُواْ آلاء اللّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (الأعراف/٦٩).

٣– قوله تعالى: ﴿أَوَ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ (الأعراف/٩٨).

والغرض من الاستفهام في الآيات الثلاثة هو الإنكار، والمعنى في الآيتين: الأولى والثانية أن هذا مما يعجب منه؛ إذ له تعالى التصرف التام

(١) روح المعاني ج٢١ص٩٥ ، وانظر : ج١٩ص٧٤ – ٧٥ ، ج٢٤ص٩.

بإرسال من يشاء لمن يشاء[١]، أما الآية الثالثة فقد وقعت بين آيتين اشتملت كلٌّ منهما على حرف العطف الفاء، المسبوق بهمزة الاستفهام ، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتاً وَهُمْ نَآئِمُونَ . أَوَ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ . أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ اللّهِ فَلاَ يَأْمَنُ مَكْرَ اللّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ (الأعراف/٩٧-٩٩)، ولذلك قال الآلوسي في قوله تعالى: (أو أمن أهل القرى) إنه "إنكار بعد إنكار للمبالغة في التوبيخ والتشديد ، ولم يقصد الترتيب بينهما فلذا لم يؤت بالفاء"[٢].

وقد جعل الزمخشري الواو في قوله تعالى: (أوعجبتم) للعطف، والمعطوف عليه محذوف، كأنه قيل: أكذبتم وعجبتم[٣]، أما في قوله تعالى: (أفأمن أهل القرى)، وقوله تعالى: (أو أمن أهل القرى) فالمعطوف عليه عنده هو قوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً﴾ (الأعراف/٩٥)، وجاء قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾(الأعراف/٩٦) اعتراضًا بين المعطوف والمعطوف عليه[٤].

وكما هو واضح فقد قدَّر الزمخشري محذوفًا تارة، وعَطَف على ما قبل الهمزة وحرف العطف تارة أخرى، حسبما اقتضاه السياق، فمتى أمكن العطف

(١) البحر المحيط ج٤ص٣٢٥.

(٢) روح المعاني ج٩ص١٢.

(٣) الكشاف ج٢ص٤٥٦.

(٤) السابق ج٢ص٤٧٩.

على مذكور قال به، ومتى لم يمكن قدَّره بما يلائم السياق، غير أن أبا حيان حينما رأى الزمخشري يقول بالعطف على محذوف نحى باللائمة عليه، وقال إن هذا كلامٌ مخالفٌ لكلام سيبويه والنحاة، الذي يقتضي العطف على ما قبل الهمزة والواو[1]، وإن كان أبو حيان لم يذكر لنا كيفية هذا العطف، وعلام عُطف الفعل (عجبتم) في الآيتين الثالثة والستين والتاسعة والستين من سورة الأعراف؟ إذ لا سبيل إلى القول بالعطف على مذكور هنا، ولذا قدَّر الأخفش محذوفًا، حيث قال: "كأنه قال: صنعوا كذا وكذا وعجبوا، فقال: صنعتم كذا وكذا أوعجبتم ؟"[2].

لكن الأخفش – تمشيًا مع مذهب الجمهور– قدر المحذوف قبل الواو والهمزة معًا على أساس أن الهمزة من جملة أجزاء المعطوف إلا أنها قدمت على العاطف تنبيهًا على أصالتها في التصدير، في حين قدره الزمخشري بين الواو والهمزة على اعتبار أن كلًّا منهما في مكانه، ولا تقديم ولا تأخير.

النمط السادس: همزة الاستفهام + الواو + جملة اسمية

ورد هذا النمط في موضعين اثنين، هما:

١– قوله تعالى: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ (الأنعام/١٢٢).

---

(١) انظر: البحر المحيط ج٤ص٣٢٥.

(٢) معاني القرآن ج١ص٣٣١.

٢- قوله تعالى: ﴿أَوَمَن يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ (الزخرف/١٨).

وهمزة الاستفهام في الموضعين للإنكار(١)، والواو للعطف فيهما، ففي الآية الأولى عطفت "الجملة الاسمية على مثلها الذي يدل عليه الكلام، أي: أنتم مثلهم ومن كان ميتًا فأعطيناه الحياة ..."(٢).

أما في الآية الثانية فقد أجاز النحويون أن تكون (مَنْ) في محل نصب بفعل مضمر تقديره: (جعلوا)، معطوف على قوله: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا﴾ (الزخرف/١٥)، أي: أَوَ جعلوا له من يُنَشَّأ في الحلية(٣)، وتكون الهمزة على ذلك لإنكار الواقع واستقباحه(٤). وأجاز بعضهم أن تكون (مَنْ) في موضع نصب بمضمر معطوف على (اتخذ) في قوله تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ﴾(الزخرف/١٦)، والهمزة حينئذٍ لإنكار الواقع واستبعاده، وإقحامها بين المعطوفين لتذكير ما في (أم) المنقطعة من الإنكار، والمعنى: أَوَ اتخذ سبحانه من هذه الصفة الذميمة ولدا(٥)، وأجاز الفراء أن تكون (مَنْ) في موضع رفع على الابتداء، والواو استئنافية، أي: من يُنَشَّأ جعلوه لله(٦).

(١) انظر: روح المعاني ج٨ص١٨ ، ج٢٥ص٧٠.

(٢) انظر: السابق ج٨ص١٨.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ج٣ص٢٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ج٤ص٤٠٧، والبحر المحيط ج٨ص١٠.

(٤) روح المعاني ج٢٥ص٧٠.

(٥) انظر: السابق نفسه.

(٦) معاني القرآن ج٣ص٢٩.

النمط السابع: همزة الاستفهام+ الواو+ كلما+ جملة فعلية فعلها ماضٍ

ورد هذا النمط في موضع واحد ، هو قوله تعالى: ﴿أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْداً نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ (البقرة/١٠٠)، والمراد بالاستفهام في الآية الكريمة الإنكار، وإعظام ما يقدمون عليه من تكرر عهودهم ونقضها، فصار ذلك عادة لهم وسجية[١]، وفي ذلك تسليم له صلى الله عليه وسلم، وإشارة إلى أنه ينبغي ألا يكترث بأمرهم، وألا يصعب عليه مخالفتهم[٢].

وقد تعددت آراء النحويين حول هذه الواو:

– فقيل: إنها (أَوْ) الساكنة الواو، وفتحت الواو تسهيلا، وهو رأي الكسائي[٣]، ويقويه قراءة أبي السَّمَّال العَدَوِي: (أَوْ كلما عاهدوا عهدًا) بسكون الواو في (أو)[٤]، ومعناه حينئذٍ (بل) بناءً على رأي الكوفيين وأبي علي الفارسي وابن جني وابن بَرْهان[٥] الذين يجعلون (أو) بمنزلة (بل)، فتستعمل للإضراب احتجاجًا بقول جرير[٦]:

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِم لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُم إلا بِعَــــدادِ [البسيط]

(١) البحر المحيط ج١ص٤٩٢.

(٢) روح المعاني ج١ص٣٣٥.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ج١ص٢٥٢ ، والمحرر الوجيز لابن عطية ج١ص١٨٤.١٨٥.

(٤) انظر القراءة في: المحتسب لابن جني ج١ص٩٩، والكشاف ج١ص٢٣٠، والبحر المحيط ج١ص٤٩٢، وروح المعاني ج١ص٣٣٥.

(٥) انظر: شرح اللمع لابن برهان ج١ص٢٤٧، والجنى الداني ص٢٢٩، والمغني ج١ص٤١٨.

(٦) انظر: شرح اللمع لابن برهان ج١ص٢٤٩، والمغني ج١ص٤١٨ – ٤١٩، وهمع الهوامع للسيوطي ج٣ص١٧٣، وديوانه ص٧٤٥.

كَانُوا ثَمَانِـــينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَـــــةً لَوْلا رَجَـاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلادِي

وقد ضعَّف الفراء وغيره رأي الكسائي اعتمادًا على أن الألف من (أَوْ) لا يجوز إسقاطها، وألف الاستفهام تسقط[١]، وحملوا قراءة أبي السمال على أن (أو) بمعنى الواو، فهي كقراءة الجماعة[٢]. ولنا أن نتساءل: إذا جاز أن تسكن الواو هنا من (أَوَ كلما) كما يقول الكسائي، فهل يجوز أن تسكن الفاء من (أَفَكُلَّما)؟، وقد وردت في قوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءكُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ﴾(البقرة/٨٧).

– وقيل: إنها زائدة، وهو رأي الأخفش[٣]، ولو كانت زائدة كما قال لما تعاقبت الواو والفاء في مثل هذا الموضع – أعني مع (كلما) – ، وقد رأينا أنها جاءت بالفاء (أَفَكلما) في الآية السابعة والثمانين من سورة البقرة ، وبالواو (أَوَ كلما) في الآية المائة من السورة نفسها.

– وقيل: إنها واو العطف ، والمعطوف عليه محذوف، فبعضهم جعله مأخوذًا من الكلام السابق ، وجعلوا الهمزة متوسطة بين المعطوف والمعطوف عليه ، والتقدير عندهم: نقضوا هذا العهد وذلك العهد (أو كلما عاهدوا عهدًا نبذه فريق منهم).

وهذا الرأي كما يقول الآلوسي ضعيف ؛ لأن فيه مع ارتكاب ما لا ضرورة

(١) معاني القرآن للفراء ج١ص٩٨، وانظر: البحر المحيط ج١ص٤٩٢.

(٢) انظر: البحر المحيط ج١ص٤٩٢، وقد ذهب الكوفيون والجرمي والأخفش إلى أن (أو) تستعمل بمعنى الواو (انظر : الجنى الداني ص٢٣٠، والمغني ج١ص٤٢٠).

(٣) معاني القرآن ج١ص١٤٧.

تدعو إليه أن الجمل المذكورة بقربه ليس فيها ذكر نقض العهد[١].

وجعل الزمخشري العطف هنا على محذوف بين الهمزة والواو – على ما هو مشهور عنده – فذكر أن التقدير: أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا[٢].

ومما يقوي رأي الزمخشري هنا وجود قرينة تدل على هذا المحذوف، وهي قوله تعالى في الآية السابقة: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلاَّ الْفَاسِقُونَ﴾ (البقرة/٩٩).

النمط الثامن: همزة الاستفهام+ الواو+ (لمَّا)+ جملة فعلية فعلها ماضٍ

ورد هذا النمط في موضع واحد ، هو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (آل عمران/١٦٥)، والمراد بهمزة الاستفهام هنا التقرير والتقريع[٣]، على معنى إلزام المؤمنين هذه المقالة في هذه الحال[٤]، والواو للعطف، والظاهر عند الأخفش أن العطف هنا على كلام محذوف قبل الواو والهمزة معًا، حيث يقول: "فهذه الألف: ألف الاستفهام دخلت على واو العطف، كأنه قال: (صنعتم كذا وكذا ولمَّا أصابتكم)، ثم أدخل على الواو ألف الاستفهام"[٥].

---

(١) روح المعاني ج١ص٣٣٥.

(٢) الكشاف ج١ص٣٠٤.

(٣) الكشاف ج١ص٦٥٤.

(٤) المحرر الوجيز ج١ص٥٣٨.

(٥) معاني القرآن ج١ص٢٣٩.

أما الزمخشري ففي المعطوف عنده وجهان[١]:

أولهما: أن يكون محذوفًا، والتقدير: أفعلتم كذا وقلتم حينئذٍ كذا، وهذا الوجه يتفق مع قول الأخفش بحذف المعطوف، غير أن الأخفش– تمشيًا مع رأي سيبويه والجمهور – قدر المحذوف قبل الواو والهمزة معًا، في حين قدره الزمخشري بين الهمزة والواو على ما هو مشهور من رأيه. ولذا ضعَّف أبو حيان هذا الوجه عند الزمخشري لمخالفته رأي سيبويه والجمهور[٢].

وثانيهما: أن يكون المعطوف ما مضى من قصة أُحُد، من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ﴾ (آل عمران/١٥٢) إلى هنا، وضعَّف أبو حيان هذا الوجه كذلك واستبعده قائلا: "أما العطف على ما مضى من قصة أُحُد من قوله: (ولقد صدقكم الله وعده) ففيه بُعد، وبعيد أن يقع مثله في القرآن"[٣]. ورجح أبو حيان مذهب سيبويه والجمهور من أن الجملة الاستفهامية معطوفة على ما قبلها[٤]، دون أن يذكر علام عُطِفت على وجه التحديد ؟.

ولعل كون العطف هنا يتعلق بقصة واحدة، وليس بين المتعاطفين أجنبي عن هذه القصة، مما يقوي الوجه الثاني عند الزمخشري القائل بالعطف على ما مضى من قصة أُحُد وينفي استبعاده، والمعنى قائم على التقرير والتقريع، أي:

(١) الكشاف ج١ص٦٥٤.

(٢) البحر المحيط ج٣ص١١١.

(٣) السابق نفسه.

(٤) السابق نفسه.

أكان من الله تعالى الوعد بالنصر بشرط الصبر والتقوى، فحين فشلتم وتنازعتم وعصيتم وأصابكم الله تعالى بما أصابكم (قلتم أنى هذا)[1].

النمط التاسع: همزة الاستفهام + الواو + اسم مفرد

ورد هذا النمط في موضعين اثنين، هما:

– قوله تعالى: ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَآبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾ (الصافات/١٧–١٨)

– قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا يَقُولُونَ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ . أَوَ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾ (الواقعة/٤٧–٤٨).

والاستفهام في الموضعين للإنكار والاستبعاد ، والمعنى : أَيُبْعَثُ أيضًا آباؤنا ، على زيادة الاستبعاد ، يعنون أنهم أقدم ، فبعثهم أبعد وأبطل[2]، وقد اتفق النحويون على أن الواو في الموضعين للعطف ، لكنهم اختلفوا في كيفية هذا العطف على أربعة أقوال:

الأول: أن تكون كلمة (آباؤنا) مبتدأً مرفوعًا والخبر محذوف، يدل عليه ما قبله، وتقديره: (مبعوثون)، والعطف هنا من عطف الجمل، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين[3]، واختاره أبو حيان في تخريج العطف في الموضعين[4].

---

(١) انظر: روح المعاني ج٤ص١١٥.

(٢) انظر: الكشاف ج٥ص٢٠٤.

(٣) انظر: الكتاب ج٢ص١٤٤ – ١٤٦ ، والتذييل والتكميل ج٥ص١٨٤.

(٤) انظر: البحر المحيط ج٧ص٣٤٠ – ٣٤١.

الثاني: أن تكون معطوفة على محل (إن) واسمها، وهو رأي الزمخشري في أحد قوليه[١]، والظاهر أنه حينئذٍ من عطف الجمل كذلك[٢].

الثالث: أن تكون معطوفة على موضع اسم (إن)؛ لأنه قبل دخول (إن) كان في موضع رفع، وممن قال به المبرد[٣]، وابن السرَّاج[٤]، والنحاس[٥]، وغيرهم[٦]، وضعَّفه أبو علي الشلوبيني[٧]، وأبو حيان[٨].

الرابع: أن تكون معطوفة على الضمير المستتر في خبر (إن)، وهو قوله: (لمبعوثون)، والذي جوَّز العطف عليه الفصل بهمزة الاستفهام، وممن جوَّزه النحاس[٩]، والزمخشري في القول الثاني له[١٠]، والعطف حينئذٍ من عطف المفردات.

---

(١) انظر: الكشاف ج٥ص٢٠٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ج٨ص٦٦.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٤٨ – ٤٩ .

(٣) انظر: المقتضب ج٤ص١١١.

(٤) انظر: الأصول في النحو ج١ص٢٤٠.

(٥) انظر: إعراب القرآن ج٤ص٣٣٥.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ج٥ص١٨٦.

(٧) انظر: التوطئة ص٢٣٣.

(٨) انظر: التذييل والتكميل ج٥ص١٨٤.

(٩) انظر: إعراب القرآن ج٤ص٣٣٥.

(١٠) انظر: الكشاف ج٥ص٢٠٤ ، وقد اجاز النحويون العطف على الضمير المستتر في خبر (إن) إن كان مما يتحمل الضمير، وكان الضمير مؤكدًا ، أو كان بينه وبين المعطوف فاصل، فإذا جُرِّد من التأكيد والفصل كان ارتفاعه على غير العطف على الضمير أحسن ، ويضعف رفعه عطفًا على الضمير.(انظر : الكتاب ج٢ص١٤٤ ، والتذييل والتكميل ج٥ص١٩٠ – ١٩١).

وقد رفض أبو حيان هذا الرأي، فلا يجوز عنده عطف كلمة (آباؤنا) على الضمير المستتر في (لمبعوثون)؛ لأن همزة الاستفهام تدخل على الجمل، لا على المفرد؛ لأنه إذا عطف على المفرد كان الفعل عاملا في المفرد بواسطة حرف العطف ، وهمزة الاستفهام لا يعمل ما قبلها فيما بعدها(١).

بل إن الزمخشري نفسه الذي أجاز هذا الرأي في كشافه كما ذكرنا، كان قد ضعَّفه في المفصل، فبعد أن بدأ بالقول بجواز رفع المعطوف عطفًا على محل (إن) واسمها ثنَّى بقوله: "وفيه وجهٌ آخر ضعيف، وهو عطفه على ما في الخبر من الضمير"(٢).

وقد تناقضت آراء الآلوسي في هذه المسألة؛ ففي تفسيره الآية الثامنة عشرة من سورة الصافات نجده يضعِّف القول بالعطف على الضمير المستتر في (لمبعوثون)، ويؤيد قول سيبويه من أن الأولى أن تكون كلمة (آباؤنا) مبتدأ حذف خبره(٣)، ثم نجده في تفسيره الآية الثامنة والأربعين من سورة الواقعة يضعِّف قول سيبويه، ويرى أن فيه تكلفًا، ويدافع عن القول بالعطف على الضمير المستتر(٤).

ولعل أولى الآراء وأقواها قول سيبويه وجمهور البصريين، فتكون كلمة (آباؤنا) مبتدًأ مرفوعًا، والخبر محذوف يدل عليه ما قبله، وتقديره: (مبعوثون)،

---

(١) البحر المحيط ج٧ص٣٤٠ بتصرف.

(٢) شرح المفصل ج٨ص٦٧.

(٣) انظر: روح المعاني ج٢٣ص٧٨.

(٤) السابق ج٢٧ص١٤٥.

ويكون العطف من عطف الجمل، ومن ثم لا تثار الإشكالات التي تثيرها بعض الآراء الأخرى، كما أن قول أبي حيان: إن كل من قال بشيء من الأقوال الثلاثة الأخيرة متفقون على جواز القول الأول[1]، يؤيد القول بأولويته.

المطلب الثاني: الأنماط التركيبية لدخول همزة الاستفهام على الفاء

من خلال النظر في جميع المواضع التي دخلت فيها همزة الاستفهام على الفاء – وهي واحد وثلاثون ومائة موضعٍ – يتبين أنها تنحصر في الأنماط الآتية:

النمط الأول: همزة الاستفهام + الفاء + حرف النفي(لا) + جملة فعلية فعلها مضارع.

وهو أكثر الأنماط ورودًا ؛ حيث ورد في خمسة وأربعين موضعًا ، هي :

(البقرة/٤٤، ٧٦ – آل عمران/٦٥ – النساء/٨٢ – المائدة/٧٤ – الأنعام/٣٢، ٥٠، ٨٠ – الأعراف/٦٥، ١٦٩ – يونس/٣، ١٦،٣١ – هود/٢٤، ٣٠، ٥١ – يوسف/١٠٩– النحل/١٧ – طه/٨٩ – الأنبياء/١٠ ٣٠، ٤٤، ٦٧ – المؤمنون/٢٣، ٣٢ ،٨٠ ،٨٥، ٨٧– القصص/٧١،٦٠ ،٧٢ – السجدة/٤ ،٢٦ ،٢٧ – يس/٣٥ ،٦٨ ،٧٣ – الصافات/١٣٨ ،١٥٥ – الزخرف/٥١ – الجاثية/٢٣ – محمد/٢٤ – الذاريات/٢١ – الغاشية/١٧ – العاديات/٩).

(١) التذييل والتكميل ج٥ص١٨٦.

النمط الثاني: همزة الاستفهام + الفاء + حرف النفي(لم) + جملة فعلية فعلها مضارع.

ورد هذا النمط في اثني عشر موضعًا، هي:

– قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ الْقُرَى أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَواْ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ﴾ (يوسف/١٠٩).

– قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُواْ أَن لَّوْ يَشَاء اللّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (الرعد/٣١).

– قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ﴾ (طه/١٢٨).

– قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ (الحج/٤٦).

– قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ أَمْ جَاءهُم مَّا لَمْ يَأْتِ آبَاءهُمُ الْأَوَّلِينَ﴾ (المؤمنون/٦٨).

– قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَتَوْا عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي أُمْطِرَتْ مَطَرَ السَّوْءِ أَفَلَمْ يَكُونُوا يَرَوْنَهَا﴾ (الفرقان/٤٠).

– قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم مِّنَ السَّمَاء وَالْأَرْضِ﴾ (سبأ/٩).

– قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ﴾ (يس/٦٢) .

– قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَمَا أَغْنَى عَنْهُم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (غافر/٨٢).

– قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ فَاسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾ (الجاثية/٣١).

– قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا﴾ (محمد/١٠).

– قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوا إِلَى السَّمَاء فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ﴾ (ق/٦).

النمط الثالث: همزة الاستفهام+ الفاء+ حرف النفي(ما)+ جملة اسمية

ورد هذا النمط في موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ﴾ (الصافات/٥٨).

وفي هذه الأنماط الثلاثة دخلت همزة الاستفهام على جملة منفية بـ (لا)، أو بـ (لم)، أو بـ (ما)، سواء أكانت الجملة اسمية أم فعلية ، وقد تعددت معاني همزة الاستفهام هنا بين التوبيخ والإنكار والتعجب والتنبيه ، وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

فمما جاء للتوبيخ قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ﴾ (البقرة/٤٤)، فقد ذكر الزمخشري أن هذا "توبيخ عظيم، بمعنى: أفلا تفطنون لقبح ما أقدمتم عليه حتى يصدكم استقباحه

عن ارتكابه، وكأنكم في ذلك مسلوبو العقول؛ لأن العقول تأباه وتدفعه"[1].

– وقوله تعالى: ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ﴾ (الصافات/٥٨)، فالظاهر – كما يقول ابو حيان – أنه من كلام القائل المذكور في قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءلُونَ. قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ﴾ (الصافات/٥٠ – ٥١) حيث يُسمع قرينه على جهة التوبيخ له، أي: لسنا – أهل الجنة – بميتين، لكن الموتة الأولى كانت لنا في الدنيا بخلاف أهل النار، فإنهم في كل ساعة يتمنون فيها الموت (وما نحن بمعذبين) كحال أهل النار، بل نحن منعمون دائمًا، ويكون في خطابه ذلك منكلا له ، مقرعًا محزنًا له[2].

ومما جاء للإنكار قوله تعالى: ﴿أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا﴾ (النساء/٨٢)، فهذا استفهام معناه الإنكار، أي : أفلا يتأملون ما نزل عليك من الوحي ولا يعرضون عنه ، فإنه في تدبره يظهر برهانه ويسطع نوره ، ولا يظهر ذلك لمن أعرض عنه ولم يتأمله[3].

وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ (الأنبياء/٣٠)، فهو إنكار لعدم إيمانهم بالله تعالى وحده مع ظهور ما يوجبه

---

(١) الكشاف ج١ص٢٦٠ – ٢٦١، وقد تكرر قوله تعالى :﴿أَفَلاَ تَعْقِلُونَ﴾ بصيغة الخطاب في ثلاثة عشر موضعًا ، جاء الاستفهام في أغلبها للتوبيخ والتقريع ، وفي بعضها للإنكار، أو الإنكار والتوبيخ معًا ، وجاء بصيغة الغائب ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ في موضع واحد في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ نُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ (يس/٦٨).

(٢) البحر المحيط ج٧ص٣٤٧.

(٣) السابق ج٣ص٣١٧.

حتمًا من الآيات[١].

ومما جاء للتوبيخ والإنكار معًا قوله تعالى: ﴿أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (الأنبياء/٦٧)، أي: قَبُح ما أنتم عليه، ونص أبو حيان على أن الاستفهام في الآية للتوبيخ والإنكار[٢].

وقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِيَ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ (طه/٨٨–٨٩)، فهو إنكار وتقبيح من جهته تعالى للضالين والمضلين جميعًا، وتسفيه لهم فيما أقدموا عليه من المنكر الذي لا يشتبه بطلانه واستحالته على أحد، وهو اتخاذ ذلك العجل إلهًا[٣].

ومما جاء للتنبيه قوله تعالى: ﴿وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلاَ تَتَذَكَّرُونَ﴾ (الأنعام/٨٠)، فهو تنبيه لهم على غفلتهم، حيث عبدوا ما لا يضر ولا ينفع وأشركوا بالله، وعلى ما حاجَّهم به من إظهار الدلائل التي أقامها على عدم صلاحية هذه الأصنام للربوبية[٤].

ومما جاء للتعجب قوله تعالى: ﴿أَفَلاَ يَتُوبُونَ إِلَى اللّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (المائدة/٧٤)، فالمعنى – كما يقول أبو حيان – على التعجب من انتفاء توبتهم وعدم استغفارهم، وهم أجدر الناس بذلك؛ لأن كفرهم أقبح الكفر

(١) روح المعاني ج١٧ص٣٧.

(٢) البحر المحيط ج٦ص٣٠٤.

(٣) روح المعاني ج١٦ص٢٤٨.

(٤) البحر المحيط ج٤ص١٧٥.

وأفضح في سوء الاعتقاد، فتعجب من كونهم لا يتوبون من هذا الجرم العظيم(١).

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَتَوْا عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي أُمْطِرَتْ مَطَرَ السَّوْءِ أَفَلَمْ يَكُونُوا يَرَوْنَهَا﴾ (الفرقان/٤٠)، فالاستفهام للتعجب كما يقول أبو حيان، وهو تعجب من كونهم ينظرون إلى ما في هذه القرية من العبر والآثار الدالة على ما حلَّ بهم من النقم، ومع ذلك لم يعتبروا برؤيتها أن يحل بهم في الدنيا ما حلَّ بأولئك(٢)، وجعل الآلوسي الاستفهام هنا للتوبيخ على تركهم التذكر عند مشاهدة ما يوجبه(٣).

ومما جاء للتقرير قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُواْ أَن لَّوْ يَشَاء اللّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (الرعد/٣١)، فأكثر المفسرين على أن (يئس) هنا بمعنى علم ، ونقلوا عن القاسم بن معن – وهو من ثقات الكوفيين – أنها لهجة هَوَازن ويؤيده قراءة علي بن أبي طالب ، وابن عباس – رضي الله عنهم –، وعكرمة، وعاصم الجحدري، وابن أبي مليكة، وغيرهم: (أفلم يتبين) من تبينت كذا ، إذا علمته(٤)، والاستفهام هنا استفهام تقريري(٥).

---

(١) السابق ج٣ص٥٤٥.

(٢) السابق ج٦ص٤٥٨.

(٣) روح المعاني ج١٩ص٢١.

(٤) انظر: المحتسب ج١ص٣٥٧ وفيه أنها لهجة وَهْبِيل (فخذ من النَّخَع)، والمحرر الوجيز ج٣ص٣١٣ ، والبحر المحيط ج٥ص٣٨٣ ، وروح المعاني ج١٣ص١٥٦.

(٥) انظر: أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم، غرضه – إعرابه، للدكتور عبد الكريم محمود يوسف ص٧١.

وأجاز أبو حيان أن يكون اليأس على حقيقته، وأن يكون الكلام قد تم عند قوله تعالى: (أفلم ييئس الذين آمنوا)؛ إذ هو تقرير، أي: قد يئس المؤمنون من إيمان هؤلاء المعاندين، و(أن لو يشاء) جواب قسم محذوف، أي: وأقسموا لو شاء الله لهدى الناس جميعًا[١].

وقد كان بعض النحويين والمفسرين يجعلون الحث والتحضيض من أغراض الاستفهام المنفي بـ (لا) هنا خاصة ؛ ففي قوله تعالى: ﴿أَفَلاَ يَتُوبُونَ إِلَى اللّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (المائدة/٧٤) ينقل أبو حيان عن الفراء قوله إن الاستفهام في الآية بمعنى الأمر، كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ (المائدة/٩١)، وإنما كان بمعنى الأمر لأن المفهوم من الصيغة طلب التوبة والحث عليها، فمعناه: توبوا إلى الله واستغفروه من ذنبكم[٢].

كما ذكر ابن عطية في تفسيره الآية ذاتها أن الله جلَّ وعلا رفق بهم بتحضيضه إياهم على التوبة وطلب المغفرة[٣].

ولا شك في أن ما قاله الفراء وابن عطية من الحث والتحضيض هنا إنما يُفهم من معنى الاستفهام فقط، أما من اللفظ فلا؛ لأن هذه ليست (ألا) التي تأتي للحث والتحضيض، وإنما هي همزة الاستفهام دخلت على (لا) النافية، بالإضافة إلى وجود فاء العطف فاصلة بين الهمزة و(لا) مما ينفي تمامًا القول بأنها (ألا) التحضيضية، ولو كانت كذلك لتقدمت فاء العطف عليها فيقال:

(١) البحر المحيط ج٥ص٣٨٣ ، وفيه آراء أخرى ، وانظر : روح المعاني ج١٣ص١٥٦ – ١٥٧.
(٢) انظر: البحر المحيط ج٣ص٥٤٥.
(٣) المحرر الوجيز ج٢ص٢٢٢.

فألا؛ فالفاء لا تأتي فاصلة بين حروف (ألا) التحضيضية، وتقدم الهمزة على الفاء يدل على أنها همزة استفهام تقدمت لأن اختصت بتمام التصدير.

على أن أبا حيان نفسه الذي نقل كلام الفراء وابن عطية ونبه إلى هذا الأمر[١] نجده في بعض المواضع يذهب إلى أبعد مما قال الفراء، فإذا كان الفراء قد أقر بأن هذا استفهام ومعناه الأمر أو الحث على فعل الشيء، فإن أبا حيان قد صرَّح في بعض المواضع بأنه عرض وتحضيض، ففي قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَفَلاَ تَتَفَكَّرُونَ﴾ (الأنعام/٥٠)، يقول أبو حيان: "هذا عرضٌ وتحضيض معناه الأمر، أي: ففكروا ولا تكونوا ضالين أشباه العمي"[٢]، وفي قوله تعالى: ﴿وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُوداً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلاَ تَتَّقُونَ﴾ (الأعراف/٦٥)، يقول إن في قوله تعالى: (أفلا تتقون) استعطاف وتحضيض على تحصيل التقوى[٣]، وفي قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ﴾ (يونس/٣)، يقول: "(أفلا تذكرون) حضٌّ على التدبر والتفكر في الدلائل الدالة على ربوبيته وإمحاض العبادة له"[٤].

ومنشأ اللبس هنا هو القول بالتحضيض مع (أفلا)، مما قد يوحي بأنها (ألا) التحضيضية، وهي ليست كذلك ، ولذا فقد كان الآلوسي يذهب إلى أن الاستفهام في هذه الآيات للتقرير والتوبيخ أو للإنكار والاستبعاد؛ ففي قوله تعالى:

---

(١) انظر: البحر المحيط ج٣ص٥٤٥.

(٢) السابق ج٤ص١٣٧ – ١٣٨.

(٣) السابق ج٤ص٣٢٦ – ٣٢٧.

(٤) السابق ج٥ص١٢٨.

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَفَلاَ تَتَفَكَّرُونَ﴾ (الأنعام/٥٠)، يرى أن هذا "عطف على مقدر يقتضيه المقام، أي: ألا تسمعون هذا الكلام الحق فلا تتفكرون فيه، أو أتسمعونه فلا تتفكرون. والاستفهام للتقرير والتوبيخ، والكلام داخل تحت الأمر. ومناط التوبيخ عدم الأمرين على الأول، وعدم التفكر مع تحقق ما يوجبه على الثاني"[(١)]، ومن الواضح أن الآلوسي يتبنى رأي الزمخشري المشهور عنه في هذه الآية وفيما سواها؛ إذ كان الآلوسي غالبًا ما يقدر محذوفًا بين همزة الاستفهام وحرف العطف.

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُوداً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلاَ تَتَّقُونَ ﴾ (الأعراف/٦٥)، يقول إن هذا "إنكار واستبعاد لعدم اتقائهم عذاب الله تعالى بعد ما علموا ما حلَّ بقوم نوح عليه السلام، وقيل: الاستفهام للتقرير[(٢)].

ولعل هذه المعاني أقرب لمفهوم السياق القرآني، فإما أن يُنص على أن هذا استفهام يراد به الأمر أو الحث أو التحضيض، وإما أن يقال إنه استفهام إنكاري أو توبيخي ...الخ، أما أن يقال إنه حثٌّ أو تحضيض فهذا مما يحدث لبسًا مع لفظة (ألا) التحضيضية ، وهو ما ينافي صورة اللفظ المستعمل (أفلا).

ولم تخرج آراء النحويين والمفسرين في هذه الآيات المذكورة في هذه الأنماط الثلاثة عن رأي الجمهور ورأي الزمخشري، فعلى رأي الجمهور تقدمت الهمزة على حرف العطف (الفاء)، وقد عطفت الفاء ما بعدها على ما قبلها وما

(١) روح المعاني ج٧ص١٥٦ – ١٥٧.

(٢) السابق ج٨ص١٥٥.

قبل همزة الاستفهام، وإن كان أبو حيان – بوصفه أحد المدافعين عن مذهب سيبويه والجمهور – لم يبين في كثير من المواضع كيفية هذا العطف عند الجمهور، ولم يبين أين المعطوف عليه ؟، وما تقديره إذا كان محذوفًا ؟.

أما الزمخشري فكثيرًا ما كان يقدر محذوفًا بين الهمزة وحرف العطف إذا اقتضاه السياق، ودلت عليه القرائن – كما هو المشهور عنه –، مع توضيح المعنى في تلك الحال.

فعلى سبيل المثال في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ فَاسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾ (الجاثية/٣١)، يقول أبو حيان: إن "الفاء في (أفلم) ينوى بها التقديم، وإنما قدمت الهمزة لأن الاستفهام له صدر الكلام، والتقدير: فيقال له: ألم"[(١)]، فلم يقدر أبو حيان إلا جواب (أما) فقط، ولم يبين أين المعطوف عليه في الآيات.

أما الزمخشري فقال: "وجواب أما محذوف تقديره: وأما الذين كفروا فيقال لهم: (أفلم تكن آياتي تتلى عليكم)، والمعنى: ألم يأتكم رسلي فلم تكن آياتي تتلى عليكم، فحذف المعطوف عليه"[(٢)]، فالمحذوف عند الزمخشري شيئان: جواب أما والمعطوف عليه، ولعل ما يقوي رأيه أن المعطوف عليه الذي قدره له قرينة من السياق؛ فتلاوة الآيات تستلزم إتيان الرسل معنًى[(٣)].

---

(١) البحر المحيط ج٨ص٥١.

(٢) الكشاف ج٥ص٤٨٩ –٤٩٠.

(٣) انظر: روح المعاني ج٢٥ص١٥٧.

وفي قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم مِّنَ السَّمَاء وَالْأَرْضِ﴾ (سبأ/٩)، يرى الزمخشري أن التقدير: أعموا فلم ينظروا إلى السماء والأرض[١]، في حين اكتفى أبو حيان بنقل كلام الزمخشري، ووصفه بأنه خلاف ما ذهب إليه النحويون، وأن التقدير عند الجمهور: فألم، لكن همزة الاستفهام لما كان لها الصدارة قدمت[٢].

ونلاحظ في النمط الثاني من هذه الأنماط، وهو الذي دخلت فيه همزة الاستفهام على حرف النفي (لم)، – وهو نمط متكرر مع حرفي العطف الواو والفاء – أن هناك بعض الآيات المتشابهة التي تكاد تكون كلماتها واحدة، سوى فيما يتعلق باستعمال الواو تارة والفاء تارة أخرى، ومن ثَمَّ يدور سؤال عما جاء من هذا في القرآن الكريم بالفاء، وما جاء منه بالواو، والمعنى المقتضي لكل واحد من الحرفين.

فمن ذلك – على سبيل المثال – قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ﴾ (يوسف/١٠٩، الحج/٤٦، غافر/٨٢، محمد/١٠)، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ (الروم/٩،فاطر/٤٤،غافر/٢١)، والجواب عن ذلك أن الفاء تدل على العطف والاتصال بما قبلها، أما الواو فتدل على العطف

(١) الكشاف، ج٥ ص١١٠.

(٢) انظر: البحر المحيط ج٧ص٢٥١، ولمزيد من الأمثلة يراجع الكشاف ج٥ص٢١٢، والبحر المحيط ج٣ص٥٤٤-٥٤٥، وروح المعاني ج ٥ص٩٢، ج٦ص٢٠٨، ج٧ص١٣٤، ١٥٦، ٢٠٥ ، ج١١ص٦٦، ج٣٠ص١١٥، وفي هذه المواضع وغيرها كان الآلوسي يتبع رأي الزمخشري في القول بالعطف على محذوف مقدر بين الهمزة وحرف العطف.

المجرد[1]. "فكل موضع تقدم قوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ﴾ فإنه في موضع يقتضي الأولُ وقوع ما بعد الفاء، وكل موضع تقدم: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ فإنه من المواضع التي لا تقتضي الدعاء إلى السير والبعث على الاعتبار، فيكون ذلك مؤديًا إليه، وإنما يكون بالواو عطف جملة على جملة، وإن كانت الثانية أجنبية من الأولى"[2].

فقوله تعالى في سورة يوسف: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ﴾ جاء قبله :﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ ومعناه: كان الرسل من القرى التي بعثوا إليها، فلما طغى أهل القرى نزل بهم من العذاب ما بقي أثره في ديارهم من الخسف والانقلاب، فصار معنى قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ أي: لم يكونوا إلا رجالا أرسلوا إليهم فخالفوهم، فاعتبِروا أنتم بآثارهم ومشاهدة ديارهم لتجتنبوا ما يَجلب عليكم مثل حالهم[3].

ومثل ذلك ما جاء في قوله تعالى:﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ (الحج/٤٦)، فقد جاء قبله ما يدعو إلى السير والاعتبار ، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ﴾ (الحج/٤٥)، فكأن

---

(١) انظر: أسرار التكرار في القرآن المسمى البرهان في توجيه متشابِه القرآن لما فيه من الحجة والبيان للكرماني، ص١٥٠.

(٢) درة التنزيل وغرة التأويل للخطيب الإسكافي ج٢ص٨٠٣.

(٣) السابق ج٢ص٨٠٤.

المعنى: إذا كان الأمر كذلك فسيروا في الأرض واعتبروا[١].

أما قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ (الروم/٩) فإنه لم يتقدمه ما يقتضي الحث على السير والدعوة إليه، فالآية التي قبلها هي قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ بِلِقَاء رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ﴾ (الروم/٨)، فلم يجر ذكر حال أمة من الأمم خالفت نبيها فعوقبت على فعلها[٢]، ومثل ذلك يمكن أن يقال أيضًا في آيتي فاطر/٤٤، وغافر/٢١.

النمط الرابع: همزة الاستفهام + الفاء + جملة اسمية

ورد هذا النمط في سبعة وعشرين موضعًا، هي: آل عمران/١٦٢ – التوبة/١٠٩ – يونس/٣٥، ٤٢، ٤٣، ٩٩ – هود/١٧ – الرعد/١٩، ٣٣ – النحل/١٧ – الأنبياء/٦، ٤٤، ٥٠ – الفرقان/٤٣ – القصص/٦١ – السجدة/١٨ – فاطر/٨ – الزمر/١٩(مرتان)، ٢٢، ٢٤ – فصلت/٤٠ – الزخرف/٤٠ – محمد/١٤ – الطور/١٥ – الواقعة/٨١ – الملك/٢٢.

ولم تخرج معاني همزة الاستفهام في هذا النمط عن الإنكار والتوبيخ

(١) انظر: السابق نفسه، ومثل ذلك يمكن أن يقال في الآية الثانية والثمانين من سورة غافر، وانظر كذلك ما قاله الخطيب الإسكافي في الآية العاشرة من سورة محمد – صلى الله عليه وسلم (درة التنزيل ج٢ص٨٠٧).

(٢) انظر: السابق ج٢ص٨٠٥.

والتقرير والنفي، وأكثر ما استعملت هنا للإنكار(١)، وذلك على النحو الآتي:

فمما جاء للإنكار قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ﴾ (الرعد/١٩)، فالهمزة للاستفهام المراد به إنكار أن تقع شبهة بعد ما ضرب من المثل(٢)، "وإيراد الفاء بعدها لتوجيه الإنكار إلى ترتب توهم المماثلة على ظهور حال كل منهما بما ضرب من الأمثال، وما بين المصير والمآل، كأنه قيل: أبعد ما بين حال كلٍّ من الفريقين وما لهما يتوهم المماثلة بينهما"(٣).

وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾ (النحل/١٧)، فقد جعلوا الله – عز وجلَّ – من جنس المخلوقات وشبيهًا بها ، فأنكر عليهم ذلك بقوله: (أفمن يخلق كمن لا يخلق)(٤).

وقوله تعالى: ﴿مَا آمَنَتْ قَبْلَهُم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَفَهُمْ يُؤْمِنُونَ ﴾ (الأنبياء/٦)، فالاستفهام في الآية للإنكار والاستبعاد(٥)، والفاء للعطف إما على مقدر دخلته الهمزة – كما هو المشهور عن الزمخشري – فأفادت إنكار وقوع إيمانهم ونفيه عقيب عدم إيمان الأولين، فالمعنى أنه لم يؤمن أمة من الأمم

---

(١) جاءت الهمزة للإنكار في: التوبة/١٠٩ – يونس/٤٢، ٤٣، ٩٩ – الرعد/٣٣،١٩ – النحل/١٧ – الأنبياء/٦، ٤٤، ٥٠ – الفرقان/٤٣ – السجدة/١٨ – فاطر/٨ – الزمر/٢٢،١٩ . انظر البحر المحيط وروح المعاني في تفسير الآيات المذكورة.

(٢) الكشاف ج٣ص٣٤٦.

(٣) روح المعاني ج١٣ص١٣٩.

(٤) البحر المحيط ج٥ص٤٦٨.

(٥) انظر: البحر المحيط ج٦ص٢٧٧.

المهلكة عند إعطاء ما اقترحوه من الآيات، أهم لم يؤمنوا فهؤلاء يؤمنون لو أُعْطُوا ما اقترحوه، أي مع أنهم أعتى وأطغى ، كما يُفهم بمعونة السياق والعدول عن (فهم لا يؤمنون أيضًا)، وإما أن يكون العطف على قوله: (ما آمنت)، على أن الفاء متقدمة على الهمزة في الاعتبار، مفيدة لترتيب إنكار وقوع إيمانهم على عدم إيمان الأولين، وإنما قدمت عليها الهمزة لاقتضائها الصدارة على ما هو مشهور عن سيبويه والجمهور[١].

وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن وَعَدْنَاهُ وَعْدًا حَسَنًا فَهُوَ لَاقِيهِ كَمَن مَّتَّعْنَاهُ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ (القصص/٦١)، فالاستفهام للإنكار، ومعنى الفاء في (أفمن) ترتيب إنكار التشابه بين أهل الدنيا وأهل الآخرة على ما قبلها من ظهور التفاوت بين متاع الحياة الدنيا وما عند الله تعالى وهو التفاوت المذكور في الآية السابقة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَزِينَتُهَا وَمَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (القصص/٦٠)، أي: أبعد هذا التفاوت الظاهر يسوَّى بين الفريقين[٢].

وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاء وَيَهْدِي مَن يَشَاء فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ (فاطر/٨)، فـ (مَنْ) اسم موصول في موضع رفع على الابتداء، والجملة بعدها صلة الموصول، والخبر محذوف، والهمزة للإنكار، والمراد بفاء العطف بعدها: التفريع، فعلى قول الجمهور إن الهمزة مقدمة لتمام صدارتها فالمراد تفريع

(١) روح المعاني ج١٧ص١٢ بتصرف يسير.

(٢) روح المعاني ج٢٠ص٩٩.

إنكار ما بعدها على ما قبلها من الحكمين السابقين المذكورين في الآية السابقة، وهي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ (فاطر/٧)، أي: إذا كانت عاقبة كلٍّ من الفريقين ما ذُكِر، فليس الذي زُيِّن له الكفر من جهة عدوه الشيطان فاعتقده حسنًا وانهمك فيه، كمن استقبحه واجتنبه واختار الإيمان والعمل الصالح.

وإن كانت الهمزة في محلها الأصلي – كما هو المشهور عن الزمخشري – فالمعطوف عليه محذوف مقدر بين الهمزة والفاء، فيكون التقدير: أهما – أي الذين كفروا والذين آمنوا وعملوا الصالحات – متساويان، فالذي زُيِّن له الكفر من جهة عدوه الشيطان فاعتقده حسنًا وانهمك فيه، كمن استقبحه واجتنبه واختار الإيمان والعمل الصالح؟، أي ما هما متساويان ليكون الذي زين له الكفر كمن استقبحه[(١)].

ومن الملاحظ أن الخبر محذوف على كلا الرأيين ، وقد قدر بقولنا : (كمن استقبحه) لدلالة الكلام عليه، واقتضاء النظم الجليل إياه كما يقول الآلوسي[(٢)]، وقد صُرِّح بالخبر المحذوف في نظير هذه الآية الكريمة ، كما في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللّهِ كَمَن بَاء بِسَخْطٍ مِّنَ اللّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ (آل عمران/١٦٢) ،وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ﴾ (السجدة/١٨)[(٣)].

---

(١) روح المعاني ج٢٢ص١٦٨-١٦٩.

(٢) انظر: السابق ج٢٢ص١٦٩.

(٣) وانظر: كذلك الآيات الآتية : الرعد/١٩ ، والنحل/١٧ ، والقصص/٦١ ، ومحمد/١٤.

ومما جاء للتوبيخ قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا أَفَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ (الأنبياء/٤٤)، فالاستفهام في (أفهم الغالبون) فيه تقريع وتوبيخ ، حيث لم يعتبروا بما يجري عليهم[١].

وقوله تعالى: ﴿أَفَسِحْرٌ هَذَا أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ (الطور/١٥)، فهو توبيخ وتقريع لهم؛ حيث كانوا يقولون للوحي: هذا سحر[٢]، فكأنه قيل لهم: كنتم تقولون للوحي الذي أنذركم بهذا سحرًا، أفهذا المصدق له سحر أيضًا ؟، وتقديم الخبر (سحر) لأنه المقصود بالإنكار والمدار للتوبيخ، والذي يدل على هذا المعنى وهذا التقدير وجود فاء العطف التي تفيد الترتيب؛ لأنها تقتضي معطوفًا عليه يصح ترتب المعطوف – وهو جملة (سحر هذا) – عليه، ولما كانت هذه الجملة للتقريع والتوبيخ، مثل قوله تعالى في الآية السابقة: ﴿هَذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ (الطور/١٤)، لم يكن بدٌّ من تقدير ذلك على وجه يصح الترتب، ويكون مدلولا عليه من السياق، فقدِّر: (كنتم تقولون للوحي الذي أنذركم بهذا سحرا)، ودل عليه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي خَوْضٍ يَلْعَبُونَ﴾ (الطور/١٢)، وقوله تعالى: ﴿هَذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ (الطور/١٤)[٣].

ومما جاء للإنكار والتوبيخ معًا قوله تعالى: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ أَفَأَنتُمْ لَهُ مُنكِرُونَ﴾ (الأنبياء/٥٠)، فهو استفهام إنكار وتوبيخ كما يقول أبو حيان[٤].

---

(١) البحر المحيط ج٦ص٢٩٣.

(٢) انظر: البحر المحيط ج٨ص١٤٥ ، وروح المعاني ج٢٧ص٣٠.

(٣) انظر: الكشاف ج٥ص٦٢٥ ، وروح المعاني ج٢٧ص٣٠.

(٤) البحر المحيط ج٦ص٢٩٥.

ومما جاء للتقرير قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (فصلت/٤٠)، فلا اشتراك بين الإلقاء في النار والإتيان آمنًا يوم القيامة، لكنه استفهام تقريري كما يقرر المناظر خصمه على وجهين أحدهما فاسد، يرجو أن يقع في الفاسد فيتضح جهله(١).

وفي كل ما سبق كانت الفاء عاطفة، وقد تأتي في هذا التركيب – أي المسبوقة بهمزة استفهام وبعدها جملة اسمية – للجزاء، كما في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي النَّارِ﴾ (الزمر/١٩)، فقد ذكر الزمخشري في تخريج هذه الآية الكريمة وجهان(٢):

الوجه الأول: أن أصل الكلام: أمن حق عليه كلمة العذاب فأنت تنقذه، فهي جملة شرطية دخل عليها همزة الإنكار، والفاء في (أفأنت) هي فاء الجزاء، ثم دخلت الفاء في (أفمن) للعطف على محذوف يدل عليه الخطاب، تقديره: أأنت مالك أمرهم، فمن حق عليه كلمة العذاب فأنت تنقذه؟، والهمزة الثانية هي الأولى، كررت لتوكيد معنى الإنكار والاستبعاد؛ لأن همزة الاستفهام لا يصح أن تأتي في الشرط وفي الجواب معًا، فوجودها في أحدهما كافٍ، يقال: أن أكرمك تكرمه ؟، كما يقال: إن أكرمك أتكرمه؟، ولا تكرر الهمزة فيهما إلا للتوكيد(٣)، وعلى هذا التخريج فالآية جملة واحدة.

الوجه الثاني: أن تكون الآية جملتين: الأولى: (أفمن حق عليه كلمة

---

(١) السابق ج٧ص٤٧٨.

(٢) انظر: الكشاف ج٥ص٢٩٨.

(٣) انظر: البحر المحيط ج٧ص٤٠٥ ، وروح المعاني ج٢٣ص٢٥٣.

العذاب)، و(مَنْ) موصولة مبتدأ، والخبر محذوف، تقديره: (أفمن حق عليه كلمة العذاب فأنت تخلصه) وحذف الخبر (فأنت تخلصه)؛ لأن قوله: (أفأنت تنقذه) يدل عليه والجملة الثانية هي: (أفأنت تنقذ من في النار). وهي – على هذا الوجه كما يقول الآلوسي – جملة مستأنفة مقررة للجملة الأولى، والتقدير: أفمن حق عليه كلمة العذاب فأنت تخلصه، أفأنت تنقذ من في النار[١].

وقد قُدِّم الضمير في (أفأنت) إشعارًا بأنك لست تقدر أن تنقذ من في النار، بل لا يقدر على ذلك أحدٌ إلا الله[٢]، فكما لا تقدر أنت أن تنقذ الداخل في النار من النار، لا تدر أن تخلصه مما هو فيه من استحقاق العذاب بتحصيل الإيمان فيه[٣].

وقد استظهر أبو حيان الوجه الثاني، ووجه اختلافه مع الزمخشري في موضع تقدير المعطوف عليه في الجملة الأولى، فالزمخشري يقدر المحذوف بين همزة الاستفهام والفاء، والتقدير عنده كما ذكرنا: أأنت مالك أمرهم، فمن حق عليه كلمة العذاب فأنت تخلصه ؟، وأبو حيان يؤيد مذهب سيبويه والجمهور من أن الهمزة مقدمة من تأخير، ويكون التقدير: ما أنت مالك أمرهم، فأمن حق عليه العذاب فأنت تخلصه ؟[٤].

وهذا النمط الذي نحن بصدده – وخاصة إذا دخلت همزة الاستفهام

---

(١) روح المعاني ج٢٣ص٢٥٤.

(٢) البحر المحيط ج٧ص٤٠٤.

(٣) الكشاف ج٥ص٢٩٨.

(٤) انظر: البحر المحيط ج٧ص٤٠٤ ، وروح المعاني ج٢٣ص٢٥٤.

على فاء العطف المتلوة بجملة اسمية مبدوءة بـ (مَنْ) الموصولة – كان داعيًا لرد أبي حيان وابن هشام مذهب الزمخشري، بحجة أنه لا يمكن في هذا الموضع تقدير فعل بين الهمزة والفاء كما يقول به الزمخشري.

وقد رأينا أنه لا حجة لهما في هذا، وأن الآيات التي جاءت على هذا النمط أمكن فيها – على المشهور من رأي الزمخشري – تقدير فعل بين الهمزة والفاء، كما في (فاطر/٨) و (الزمر/١٩)، وقد سبق أن ذكرنا رد الدماميني وغيره على هذا الاعتراض(١).

النمط الخامس: همزة الاستفهام + الفاء + جملة فعلية فعلها ماضٍ

ورد هذا النمط في اثنين وعشرين موضعًا ، هي : الأعراف/٩٧ ،٩٩ – يوسف/١٠٧ – الرعد/١٦ – النحل/٤٥ – الإسراء/٤٠ ،٦٨ – الكهف/١٠٢ – مريم/٧٧ – طه/٨٦ – المؤمنون/١١٥ – الشعراء/٧٥ ،٢٠٥ – الزمر/٣٨ – الجاثية/٢٣ – ق/١٥ – النجم/١٩ ،٣٣ – الواقعة/٥٨ ،٦٣ ،٦٨ ،٧١.

ولم تخرج معاني الهمزة في هذا النمط عن الإنكار والتوبيخ والتعجب، وذلك على النحو الآتي:

فمما جاء للإنكار قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الْضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الإِنْسَانُ كَفُورًا أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ثُمَّ لاَ تَجِدُواْ لَكُمْ وَكِيلاً﴾ (الإسراء/٦٧– ٦٨)، فالهمزة في (أفأمنتم) للإنكار، على معنى أنه لا ينبغي

(١) انظر ص ٤٤٥من البحث.

الأمن[١]، والفاء للعطف على المذهبين المشهورين، فيجوز أن تكون عاطفة على محذوف متوسط بينها وبين الهمزة، أي: أنجوتم فأمنتم فحملكم ذلك على الإعراض ؟، وهو رأي الزمخشري[٢]، ويجوز أن تكون عاطفة على قوله تعالى: (أعرضتم)، وتكون جملة (وكان الإنسان كفورا) معترضة بين المتعاطفين، وهو رأي الجمهور ، والهمزة على ذلك مقدمة من تأخير[٣].

ولعل الأولى هنا رأي الزمخشري؛ لأن العطف على السابق – في قول الجمهور – لا يظهر معه تسبب الإنكار للأمن، فليس للإعراض مدخل في تسبب الإنكار للأمن ، بل الظاهر أن الإنكار مترتب على النجاة فقط[٤].

وقوله تعالى: ﴿أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (ق/١٥)، فالهمزة للإنكار، والمعنى: أنَّا لم نعجز – كما علموا – عن الخلق الأول حتى نعجز عن الثاني[٥]، والفاء للعطف على مقدر ينبئ عنه العيُّ من القصد والمباشرة ، كأنه قيل: أقصدنا الخلق الأول وهو الإبداء فعجزنا عنه حتى يتوهم عجزنا عن الإعادة[٦].

ومما جاء للإنكار والتوبيخ معًا قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ

(١) انظر: الكشاف ج٣ص٥٣٢ ، وروح المعاني ج١٥ص١١٦.

(٢) الكشاف ج٣ص٥٣٢ – ٥٣٣.

(٣) انظر: روح المعاني ج١٥ص١١٦.

(٤) انظر: روح المعاني ج١٥ص١١٦.

(٥) الكشاف ج٥ص٥٩٤.

(٦) روح المعاني ج٢٦ص١٧٧.

وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلآئِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيمًا﴾ (الإسراء/٤٠)، فهو خطاب للذين قالوا: (الملائكة بنات الله)، والاستفهام معناه الإنكار والتوبيخ(١)، ورجح الآلوسي أن يكون العطف على مقدر، أي: أفضَّلكم على جنابه فخصَّكم بأفضل الأولاد على وجه الخصوص، وآثر لذاته أخسها وأدناها(٢)، "وهذا خلاف الحكمة وما عليه معقولكم وعادتكم؛ فإن العبيد لا يؤثَرون بأجود الأشياء وأصفاها من الشوب، ويكون أردأها وأدونها للسادات"(٣).

وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَفَرَأَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ (الشعراء/٧٥)، فالاستفهام للإنكار والتوبيخ المتضمن بطلان آلهتهم وعبادتها، والظاهر أن الفاء للعطف على مقدر، وقد قدره الآلوسي بقوله: أنظرتم فأبصرتم ؟، على أنها (رأى) البصرية، أو: أتأملتم فعلمتم ؟، على أنها (رأى) العلمية ، والمعنى على ذلك: أنظرتم فأبصرتم، أو أتأملتم فعلمتم أي شيء استدمتم على عبادته ، أو أي شيء تعبدونه ﴿أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ﴾ (الشعراء/٧٦)(٤).

ومما جاء للتعجب قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ (الجاثية/٢٣)، فالاستفهام للتعجب من حال من ترك متابعة الهدى إلى مطاوعة الهوى، والفاء للعطف على مقدر دخلت عليه الهمزة، أي: أنظرت من هذه

(١) انظر: البحر المحيط ج٦ص٣٦.

(٢) روح المعاني ج١٥ص٨١.

(٣) البحر المحيط ج٣ص٥٢١.

(٤) انظر: روح المعاني ج١٩ص٩٤.

حاله فرأيته !، فإن ذلك مما يقضى منه العجب[١].

النمط السادس: همزة الاستفهام +الفاء +جملة فعلية فعلها مضارع مثبت

ورد هذا النمط في واحدٍ وعشرين موضعًا ، هي : البقرة/٧٥ ،٨٥ – آل عمران/٨٣ – المائدة/٥٠ – الأنعام/١١٤ – الأعراف/١٧٣ – النحل/٥٢، ٧١ ،٧٢ – الكهف/٥٠ – الأنبياء/٣ ،٦٦ – الحج/٧٢ – الشعراء/٢٠٤ – العنكبوت/٦٧ – الصافات/١٧٦ – الزمر/٦٤ – الزخرف/٥ – النجم/١٢، ٥٩ – القلم/٣٥.

وقد جاء الاستفهام في هذا النمط كسابقه للإنكار والتوبيخ والتعجب، على النحو الآتي:

فمما جاء للإنكار قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ (الزخرف/٥)، فالهمزة للإنكار ، والفاء عند الزمخشري للعطف على محذوف، تقديره: أنهملكم فنضرب عنكم الذكر ، إنكارًا لأن يكون الأمر على خلاف ما قدّم من إنزاله الكتاب[٢]، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (الزخرف/٣)، ونقل الآلوسي عن ابن الحاجب قوله: إن الفاء هنا لبيان أن ما قبلها، وهو جعل القرآن عربيًّا، سبب لما بعدها، وهو: إنكار أن يضرب سبحانه الذكر عنهم[٣].

وقد اجتمعت المعاني الثلاثة – الإنكار والتوبيخ والتعجب – للاستفهام

(١) روح المعاني ج٢٥ص١٥٢.

(٢) الكشاف ج٥ص٤٢٦ ، وانظر: البحر المحيط ج٨ص٧.

(٣) روح المعاني ج٢٥ص٦٥.

في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاء مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ (الكهف/٥٠)، فالهمزة في (أفتتخذونه) للتوبيخ والإنكار والتعجب، أي: أبعد ما ظهر منه من الفسق والعصيان (تتخذونه وذريته أولياء من دوني) مع ثبوت عداوته لكم ؟[١]، والفاء للتعقيب، أي تعقيب إنكارِ الاتخاذ المذكور والتعجيب منه إعلامَ الله تعالى بقبح صنيع اللعين، وقد يكون المراد إنكار أن يعقب اتخاذه وذريته أولياء – العلمَ بصدور ما صدر منه مع التعجب من ذلك[٢].

ومن الملاحظ في هذا النمط تقدم معمول الفعل أو ما يتعلق به عليه في بعض المواضع، فقد تقدم المفعول به على فعله في خمسة مواضع ، هي : (آل عمران/٨٣ – المائدة/٥٠ – الأنعام/١١٤ – النحل/٥٢ – الزمر/٦٤) ، كما تقدم المتعلق بالفعل، وهو الجار والمجرور ، في ستة مواضع ، هي : (النحل/٧١، ٧٢ – الشعراء/٢٠٤ – العنكبوت/٦٧ – الصافات/١٧٦ – النجم/٥٩)، وفيما يلي تفصيل القول في بعض هذه المواضع:

فعلى سبيل المثال في قوله تعالى : ﴿فَمَن تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ أَفَغَيْرَ دِينِ اللّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ (آل عمران/٨٢ ،٨٣) دخلت همزة الإنكار على الفاء

(١) البحر المحيط ج٦ص١٢٩.

(٢) روح المعاني ج١٥ص٢٩٤.

العاطفة جملة على جملة، وقد ذكر الزمخشري في العطف هنا وجهين[١]:

الأول: أن العطف على مذكور سابق ، والمعنى : فأولئك هم الفاسقون فغير دين الله يبغون، ثم توسطت همزة الاستفهام بينهما، وواضح من تقدير الزمخشري أن الهمزة في مكانها وليست مقدمة من تأخير.

والثاني: أن العطف على محذوف بين الهمزة والفاء، والتقدير: أيتولون فغير دين الله يبغون؟.

والوجه الأول هو رأي الجمهور أيضًا، لكنهم يرون أن الهمزة مقدمة من تأخير لصدارتها، فالأصل عندهم: فأغير دين الله يبغون؟[٢].

وقد تقدم المفعول به (غير) على الفعل لأنه أهم، من حيث إن الإنكار الذي هو معنى الهمزة متوجه إلى المعبود بالباطل[٣]، وتعقب أبو حيان هذا الرأي قائلا: "ولا تحقيق فيه؛ لأن الإنكار الذي هو معنى الهمزة لا يتوجه إلى الذوات، إنما يتوجه إلى الأفعال التي تتعلق بالذوات، فالذي أُنكر إنما هو الابتغاء الذي متعلقه (غير دين الله)، وإنما جاء تقديم المفعول هنا من باب الاتساع، وشبه (يبغون) بالفاصلة"[٤].

ولذا فيمكن أن يقال إن تقديم المفعول هنا لأن الإنكار إنما هو في ابتغاء غير دين الله لا في مطلق الابتغاء فكان أولى بالتقديم وأهم، ومن ثم

---

(١) انظر: الكشاف ج١ص٥٧٧.

(٢) انظر: البحر المحيط ج٢ص٥٣٧ – ٥٣٨ .

(٣) الكشاف ج١ص٥٧٧ .

(٤) البحر المحيط ج٢ص٥٣٨.

يكون الإنكار متوجهًا إلى الفعل لا إلى الذات ، والله أعلم.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَا فِي الْسَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا أَفَغَيْرَ اللّهِ تَتَّقُونَ﴾ (النحل/٥٢) دخلت همزة الإنكار على فاء العطف في (أفغير)، والفاء هنا للتعقيب، أي: أبعد ما تقرر من تخصيص جميع الموجودات للسجود به تعالى ، وكون ذلك كله له سبحانه، ونهيه عن اتخاذ الإلهين، وكون الدين له واصبًا المستدعي ذلك لتخصيص التقوى به تعالى تتقون غيره؟، والمنكَر هنا هو تقوى غير الله تعالى لا مطلق التقوى، ولذا قُدِّم المفعول (غيرَ الله)[١]، وجعل أبو حيان الاستفهام للتوبيخ والتعجب، أي: بعدما عرفتم وحدانيته، وأن ما سواه له ومحتاج إليه، كيف تتقون وتخافون غيره ، ولا نفع ولا ضرَّ يقدر عليه ؟![٢].

وفي قوله تعالى: ﴿وَاللّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ (النحل/٧٢) جاءت الهمزة للإنكار، وقد تقدم الجار والمجرور المتعلق بالفعل (يؤمنون) وكذلك المتعلق بالفعل (يكفرون) للاهتمام به؛ لأن المقصود بالإنكار تعلق كفرانهم بنعمة الله تعالى واعتقادهم للباطل، لا مطلق الإيمان والكفران ، ويجوز أن يكون الغرض مع ذلك رعاية الفواصل[٣]. وفي قوله تعالى: ﴿أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ﴾ (الشعراء/٢٠٤،والصافات/١٧٦) تبكيت

(١) روح المعاني ج١٤ص١٦٤.

(٢) البحر المحيط ج٥ص٤٨٦.

(٣) انظر : روح المعاني ج٤ص١٩٢.

لهم وتهكم، والهمزة للإنكار[١]، والجار والمجرور متعلق بالفعل (يستعجلون) وقد قُدِّم عليه "للإيذان بأن مصب الإنكار والتوبيخ كون المستعجَل به عذابه جل جلاله، مع ما فيه – على ما قيل – من رعاية الفواصل[٢].

النمط السابع: همزة الاستفهام + الفاء + جملة شرطية مبدوءة بـ (إن)

ورد هذا النمط في موضعين اثنين، هما:

– قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ (آل عمران/١٤٤).

– قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ (الأنبياء/٣٤).

وقد دخلت همزة الاستفهام على (إن) الشرطية وبعدها فعل الشرط وجوابه، ومذهب سيبويه في مثل هذا التركيب أن الهمزة داخلة على جملة الشرط وجزائه فلا تغيِّر همزة الاستفهام شيئًا من أحكام الشرط وجزائه، فالهمزة في موضعها داخلة على فعل الشرط، والجملة بعدها جواب الشرط، والفاء تدل على تعلُّق الشرط بما قبله[٣].

أما يونس فيرى أن الهمزة في مثل هذا حقها أن تدخل على جواب الشرط، فيكون التقدير في الآية الأولى: أتنقلبون على أعقابكم إن مات ؟ وفي

(١) انظر: الكشاف ج٤ص٤١٨ ، وروح المعاني ج١٩ص١٣١.

(٢) روح المعاني ج١٩ص١٣١.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ص٢٩٦، والبحر المحيط ج٣ص٧٥، ج٦ص٢٨٩.

الآية الثانية: أهم الخالدون إن متَّ؟، وعنده أن جملة الجواب هذه هي مصبُّ الاستفهام، والشرط معترض بينهما، وجوابه محذوف يدل عليه الجواب المذكور(١)، وتابعه في هذا الرأي بعض العلماء كالزجاج وابن عطية؛ فالزجاج يرى أن ألف الاستفهام في قوله تعالى: ﴿أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ دخلت على حرف الشرط ، ومعناها الدخول على الجزاء، والمعنى: أتنقلبون على أعقابكم إن مات محمد أو قتل؟(٢)، وابن عطية كذلك يرى أن ألف الاستفهام في قوله تعالى: ﴿أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ داخلة في المعنى على جواب الشرط ، وقدمت في أول الجملة لأن الاستفهام له صدر الكلام، والتقدير : أفهم الخالون إن مت؟(٣).

ومما يقوي مذهب سيبويه وجود الفاء في جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾؛ ولو قُدِّم الجواب – على رأي يونس – لم يكن للفاء وجه ، إذ لا يصح أن يقال: أتزورني فإن زرتك(٤)، فلو كان الأمر كما قال يونس لكان التركيب: أفإن مت فهم الخالدون بغير فاء(٥)، كما أن المعنى يتم بدخول الهمزة على جملة الشرط والجواب معًا ؛ لأنهما كالشيء الواحد(٦).

والهمزة في الآيتين للإنكار، والمعنى في الآية الأولى على سبيل المثال

---

(١) انظر: التبيان ص٢٩٦ ، والبحر المحيط ج٣ص٧٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ج١ص٤٧٤.

(٣) المحرر الوجيز ج٤ص٨١.

(٤) التبيان ص٢٩٦.

(٥) انظر: البحر المحيط ج٦ص٢٨٩.

(٦) التبيان ص٢٩٦.

إنكار أن يجعلوا خلو الرسل قبله سببًا لانقلابهم على أعقابهم بعد موته أو قتله، مع علمهم أن خلو الرسل قبله وبقاء دينهم متمسَّكًا به يجب أن يجعل سببًا للتمسك بدين محمد – صلى الله عليه وسلم – لا للانقلاب عنه[١].

النمط الثامن: همزة الاستفهام+ الفاء+ كلما+ جملة فعلية فعلها ماضٍ

ورد هذا النمط مرة واحدة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِن بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَاءكُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾ (البقرة/٨٧)، والاستفهام في الآية للتوبيخ والتقريع والتعجيب من شأنهم على معنى: (ولقد آتينا موسى الكتاب) وأنعمنا عليكم بكذا وكذا لتشكروا بالتلقي والقبول فعكستم بأن كذبتم[٢]، والعطف –كما يقول أبو حيان – على الجمل التي قبلها، كأن المعنى: ولقد آتيناكم يا بني إسرائيل ما آتيناكم فكلما جاءكم رسول[٣].

وأجاز أبو حيان وجهًا آخر، وهو أن يكون العطف على محذوف قبل الهمزة والفاء، وقدر هذا المحذوف بقوله: فعلتم ما فعلتم من تكذيب فريق وقتل فريق[٤]. ويجوز وجهٌ ثالث، وهو أن يكون العطف على مقدر بين الهمزة

(١) الكشاف ج١ص٦٣٧ بتصرف يسير ، وانظر : روح المعاني ج٤ص٧٤ ، ج١٧ص٤٤.

(٢) انظر: البحر ج١ص٤٦٨ ، وروح المعاني ج١ص٣١٧.

(٣) البحر المحيط ج١ص٤٦٨.

(٤) انظر: السابق نفسه.

والفاء، فالتقدير على هذا: (أفعلتم ما فعلتم فكلما جاءكم)[1].

والفرق بين التقديرين الأخيرين واضح، فالأول يجعل التقدير قبل الهمزة والفاء على اعتبار الهمزة جزءًا من جملة المعطوف، لكنها قدمت على حرف العطف لصدارتها، وهو رأي سيبويه والجمهور، والثاني يجعل التقدير بين الهمزة والفاء على اعتبار كلٍّ منهما في موضعه، ولا تقديم ولا تأخير، وهو المشهور عن الزمخشري، وهذا هو مناط الخلاف بين الرأيين.

المطلب الثالث: الأنماط التركيبية لدخول همزة الاستفهام على (ثُمَّ)

لم تدخل همزة الاستفهام على حرف العطف (ثم) في القرآن الكريم إلا في موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتًا أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُم بِهِ آلآنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ (يونس/٥٠ – ٥١)، ويمكن أن يعبَّر عنه بالنمط الآتي:

همزة الاستفهام + ثم + جملة شرطية مبدوءة بـ (إذا)

والاستفهام في الآية الكريمة – كما يقول ابن عطية – للتقرير، ومعنى الآية: إذا وقع العذاب وعاينتموه آمنتم به حينئذٍ، وذلك غير نافعكم، بل جوابكم الآن، وقد كنتم تستعجلونه مكذبين به[2]، وجعل الآلوسي الاستفهام في الآية لزيادة التنديم والتجهيل، والمعنى: أئذا وقع العذاب وحلَّ بكم حقيقةً آمنتم به وعاد استهزاؤكم وتكذيبكم تصديقًا وإذعانًا، وجيء بـ (ثم) دلالة على

(١) انظر: روح المعاني ج١ص٣١٧.

(٢) المحرر الوجيز ج٣ص١٢٤.

زيادة الاستبعاد[١].

وعلى مذهب الجمهور فقد عطفت (ثم) جملة القول على ما تقدم[٢]**، وقدَّر النحاس محذوفًا بين الهمزة و(ثم) يصح العطف عليه، فقال: "في الكلام حذف والتقدير: أتأمنون أن ينزل بكم العذاب ثم يقال بكم إذا حل بكم الآن آمنتم به"**[٣].

وهذا التقدير من النحاس يدل على أنه سبق الزمخشري إلى القول بالعطف على محذوف بين الهمزة وحرف العطف، وأن كلًّا من الهمزة وحرف العطف في مكانه ولا تقديم ولا تأخير.

وذهب الطبري إلى أن (ثُمَّ) في الآية الكريمة ليست حرف عطف، وإنما هي بمعنى هنالك، فيقول: "ومعنى (أثُمَّ) في هذا الموضع: أهنالك، وليست (ثم) هذه ها هنا التي تأتي بمعنى العطف"[٤]**، فهي على هذا اسم إشارة وليست حرفًا للعطف ،والمعنى عنده: " (أهنالك إذا وقع عذاب الله بكم أيها المشركون آمنتم به)، يقول: صدقتم به في حالٍ لا ينفعكم فيها التصديق، وقيل لكم حينئذٍ: آلآن تصدقون به، وقد كنتم قبل الآن به تستعجلون، وأنتم بنزوله مكذِّبون ؟، فذوقوا ما كنتم به تكذبون"**[٥].

---

(١) روح المعاني ج١١ص١٣٤.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ج٣ص١٢٤ ، والبحر المحيط ج٥ص١٦٦.

(٣) إعراب القرآن ج٢ص٢٥٨.

(٤) تفسير الطبري ج١٥ص١٠١.

(٥) السابق نفسه.

وما ذكره الطبري هنا إنما ينطبق على (ثَمَّ) بفتح الثاء لا بضمها، فهي بضم الثاء حرف عطف يفيد الترتيب والتراخي، ولم يرد استعمالها اسمًا للإشارة بمعنى (ثَمَّ)، ولذا انتقده ابن عطية قائلا: "وما ادعاه الطبري غير معروف"(١)، كما انتقده أبو حيان قائلا: "وما قاله الطبري من أن (ثُمَّ) هنا ليست للعطف دعوى، وأما قوله: إن المعنى: أهنالك، فالذي ينبغي أن يكون ذلك تفسير معنى، لا أن (ثُم) المضمومة معناها معنى هنالك"(٢).

(١) المحرر الوجيز ج٣ص١٢٤.

(٢) البحر المحيط ج٥ص١٦٦.

الخاتـــمـة

لعلنا في ختام هذه الدراسة نستطيع أن نستنتج ما يلي:

أولا: اشتهر عن النحاة في تخريج ظاهرة دخول همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم رأيان:

الأول: أن الهمزة جزء من جملة المعطوف ،فحقها أن تأتي بعد حرف العطف، لكنها لما استأثرت بتمام التصدير قُدِّمت، وتكون الجملة التي بعد العاطف معطوفة على الجملة التي قبله وقبل الهمزة معًا، وهو رأي سيبويه والجمهور.

والثاني: أن الهمزة في موضعها ،ولا تقديم ولا تأخير ،وتكون الجملة التي بعد العاطف معطوفة على محذوف مقدر بين الهمزة والعاطف، وشُهِر هذا الرأي عن الزمخشري.

ثانيًا: ما زعمه أبو حيان وابن هشام من أن الزمخشري أول من قال بهذا الرأي، أو أنه انفرد به ،غير صحيح؛ فلم ينفرد الزمخشري بهذا الرأي، ولم يكن أول من قال به، وإنما نُقِل عمَّن قبله، وقد رأينا أن النحاس (ت٣٣٨هـ) قد سبقه إلى هذا التخريج[١].

ثالثًا: لم يصرح الزمخشري بهذا الرأي في كتبه النحوية ، وإنما استُنْبِطَ رأيُه من تفسيره الكشاف من خلال توجيهه الآيات القرآنية التي دخلت فيها همزة الاستفهام على الواو أو الفاء أو ثم.

---

(١) انظر ص٤٣٧ من البحث .

رابعًا: ما قاله أبو حيان في غير موضع من أن الزمخشري رجع عن هذا الرأي إلى رأي الجماعة غير صحيح؛ فالزمخشري لم يعدل عن رأي إلى رأي آخر، بدليل أنه كان يقول بالرأيين معًا في السورة الواحدة، كما أن آخر المواضع التي خرَّج فيها ما جاء من هذه الظاهرة كان يقول فيها بما شُهِر عنه، لا بقول الجمهور، فالمسألة ليست رجوعًا عن رأي إلى آخر، وإنما كان يخرج الآيات بحسب ما يقتضيه السياق والمقام، فإذا وجد ما يمكن العطف عليه قبل العاطف والهمزة معا قال به، وإذا لم يجد في السياق ما يصح العطف عليه قدَّر معطوفًا يمكن العطف عليه، وقد كان أبو حيان يفعل الشيء نفسه أحيانًا، فيقدر محذوفًا يصح العطف عليه، ومناط الخلاف بينهما إذًا في موضع تقدير المعطوف، فالزمخشري يقدره بين الهمزة والعاطف، والجمهور يقدرونه قبل الهمزة والعاطف معًا. على أن أبا حيان نفسه في بعض المواضع قدر المحذوف بين الهمزة والعاطف كما رأينا في تخريجه آية المائدة/١٠٤ في النمط الرابع[١].

خامسًا: لم تخرج معاني الهمزة الداخلة على حرف عطف عن المعاني التي ذكرها النحويون للهمزة وحدها، فجاءت للإنكار والتوبيخ والتقرير والتعجب والتنبيه، كما جاءت في بعض المواضع لغرضين معًا أو أكثر من هذه الأغراض.

سادسًا: لم يقتصر دخول الهمزة على حرف العطف، وإنما دخلت على واو الحال في بعض المواضع، خاصة إذا جاء بعدها (لو) كما رأينا في النمط الرابع[٢].

---

(١) انظر ص٤٦٢-٤٦٣ من البحث.

(٢) انظر ص٤٥٩ - ٤٦٤ من البحث.

سابعًا: السياق القرآني هو الذي يفرض اختيار وجه بعينه، فإذا وُجد ما يصح العطف عليه كان هو الوجه، ولا داعي للتأويل والتقدير؛ لأن عدم التأويل أولى من التأويل، فإذا لم يوجد ما يصح العطف عليه، أو وجد مع تكلُّف، كان القول بتقدير معطوف يمكن العطف عليه أولى، ولا ضير حينئذ أن يقدر هذا المعطوف قبل الهمزة والعاطف معًا، أو بين الهمزة والعاطف، وإن كان هذا الأخير أولى في رأيي؛ لاطراده ،وعدم التكلف فيه، ووضوح المعنى معه، والله أعلم بالصواب، وهو سبحانه الهادي إلى سواء الصراط.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

١- أسرار التكرار في القرآن المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، لتاج القراء محمود بن حمزة الكرماني (ت نحو٥٠٥هـ)، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مراجعة وتعليق أحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة – القاهرة.

٢- أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم، غرضه – إعرابه، للدكتور عبد الكريم محمود يوسف، نشر المؤلف، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٣- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي (ت٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ–١٩٩٦ م .

٤- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٥- الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، مايو ٢٠٠٢ م .

٦- أمالي ابن الشجري (هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحسنيّ العلوي، ت (٥٤٢ هـ) تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي– مكتبة الخانجى– القاهرة، الطبعة الأولي ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٧- الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني (ت ٧٣٩ هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٨- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي،(أثير الدين أبي عبد الله محمد بن يوسف، ت ٧٤٥ هـ)، حققه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه الدكتور زكريا عبد المجيد النوتي والدكتور أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .

٩- البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث – القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م.

١٠- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) تحقيق على محمد البجاوى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي وشركاه .

١١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تأليف أبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى.

١٢- التعريفات لأبي الحسن علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، دار الشئون الثقافية العامة ، بغداد ، (د.ت) .

١٣- التوطئة لأبي علي عمر بن محمد الشلوبيني الأزدي الإشبيلي (ت٦٤٥هـ)، تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع، الطبعة الثانية،١٩٨١م.

١٤- جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ)، حققه وخرَّج أحاديثه محمود محمد شاكر، وراجع أحاديثه أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة الثانية.

١٥- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

١٦- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، للعلامة محمد ابن مصطفى الخضري (ت١٢٨٧هـ)، دار الفكر – القاهرة .

١٧- حاشية الشمني المسماة المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، للإمام تقي الدين أحمد ابن محمد الشمني، نشر المطبعة البهية بمصر ١٣٠٥هـ .

١٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ –١٩٨٨م.

١٩- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،الطبعة الثالثة ج ١ (١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م) ، ج٢، ٣ (١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م) .

٢٠- درة التنزيل وغرة التأويل لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني المعروف بالخطيب الإسكافي (ت٤٢٠هـ)، تحقيق الدكتور محمد مصطفى آيدن، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٢١- ديوان جرير بن عطية بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د/ نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، الطبعة الثالثة (د.ت).

٢٢- ديوان العجاج، تحقيق الدكتور عِزَّة محمد حسن، دار الشرق– بيروت، ١٩٧١م.

٢٣- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار السعادة – القاهرة، ١٣٧١هـ .

٢٤- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أو (تفسير الآلوسي) لأبي الثناء محمود بن عبد الله بن محمود بن درويش شهاب الدين الآلوسى (ت١٢٧٠ هـ)، تصحيح السيد محمود شكري الآلوسي البغدادي دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية .

٢٥- شرح التسهيل لابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجيَّاني الأندلسيّ، ت (٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هَجَر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ– ١٩٩٠م.

٢٦- شرح الدماميني على مغني اللبيب للإمام محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٨ هـ)، تصحيح وتعليق أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٢٧- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق – تهران ١٣٩٨ هـ–١٩٧٨ م .

٢٨- شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ هـ)، عالم الكتب، بيروت.

٢٩- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (الحسن بن عبد الله ابن المرزبان، ت(٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

٣٠- شرح اللمع لابن برهان العكبري، عبد الواحد بن علي الأسدي، تحقيق الدكتور فائز فارس، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

٣١- شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتحقيق الدكتور داود سلُّوم، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.

٣٢- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق الدكتور طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

٣٣- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨– ١٩٩٧.

٣٤- صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٣٥- الصدارة في النحو العربي، للدكتور عبد الرحمن محمود مختار الشنقيطي، النهار للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٣٦- الكتاب لسيبويه (أبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، ت حوالي ١٨٠ هـ) تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٣٧- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري حققه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وشارك

في تحقيقه الدكتور فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٣٨- لسان العرب لابن منظور (أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ت٧١١ هـ)، دار صادر – بيروت .

٣٩- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى، الجزء الأول تحقيق على النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، والجزء الثاني تحقيق على النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

٤٠- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي (القاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب، ت (٥٤٦هـ)،تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م.

٤١- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، نشر جامعة أم القرى، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٤٢- معاني القرآن للأخفش الأوسط (أبي الحسن سعيد بن مَسْعَدة المجاشعي البلخي البصري، ت ٢١٥ هـ) تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ–١٩٩٠ م .

٤٣- معاني القرآن للفراء (أبي زكريا يحيى بن زياد، ت ٢٠٧ هـ) الجزء الأول تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار، والجزء الثاني تحقيق محمد على النجار، والجزء الثالث تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي

ومراجعة على النجدي ناصف، دار السرور (د.ت) .

٤٤- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (أبي إسحاق إبراهيم بن السَّرِيّ ، ت (٣١١ هـ) تحقيق عبد الجليل عبده شلبى، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

٤٥- معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، تكملة المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه الدكتور إسماعيل أحمد عمايرة، والدكتور عبد الحميد مصطفى السيد، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.

٤٦- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم بحاشية المصحف الشريف، وضعه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث– القاهرة، الطبعة الأولى١٤١٧ هـ –١٩٩٦م.

٤٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ –٢٠٠٠م.

٤٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير ،دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .

٤٩- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة (١٤١٥هـ– ١٩٩٤م).

٥٠- النحو الوافي للأستاذ عباس حسن ،دار المعارف، الجزءان: الأول والثاني، الطبعة العاشرة. والجزء الثالث: الطبعة التاسعة، والجزء الرابع: الطبعة السابعة.

٥١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م .

فهرس الموضوعات

المقدمة ٤٢١
التمهيـــد: ٤٢٤
المبحث الأول: همزة الاستفهام، أحكامها ومعانيها ٤٢٧
المطلب الأول: همزة الاستفهام وما تختص به من أحكام ٤٢٧
المطلب الثاني: النتائج المترتبة على استئثار الهمزة بتمام التصدير ٤٣١
المطلب الثالث: آراء النحاة حول دخول همزة الاستفهام على حروف العطف ٤٣٥
المطلب الرابع: معاني همزة الاستفهام ٤٤٩
المبحث الثاني: الأنماط التركيبية لدخول همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم، ودلالاتها ٤٥٢
المطلب الأول: الأنماط التركيبية لدخول همزة الاستفهام على الواو: ٤٥٢
المطلب الثاني: الأنماط التركيبية لدخول همزة الاستفهام على الفاء ٤٧٥
المطلب الثالث: الأنماط التركيبية لدخول همزة الاستفهام على (ثُمَّ)..... ٥٠٤
الخاتمة..... ٥٠٧
فهرس المصادر والمراجع..... ٥١٠
فهرس الموضوعات..... ٥١٨